مقدمة..

إن لمفكرتي اليومية الفضل الأول في جمع هذه الأحداث طوال الأربعين عامًا، ولم يكن هناك بديل لذلك، إذ إن الظروف السياسية والاجتماعية والمعنوية التي عاصرتها، جعلت البحث عن الحقيقة شيئًا صعبًا للآتي:

١ - خروج أعداد ضخمة من القادة والضباط من الخدمة لأسباب سياسية خلال حقبة قصيرة من الزمن، كان له ضرره في فقدان الخبرة العسكرية، وفي تصدع التقاليد العسكرية التي تتوارث جيلًا بعد جيل. فبين عام ١٩٥٢ وعام ١٩٦٧ كان عدد القادة والضباط الذين شطبت أسماؤهم من قائمة العسكريين العاملين أكثر بكثير جدًّا من عدد القادة والضباط المحالين إلى التقاعد، بحكم السن أو الوفاة أو الاستشهاد، مما نتج عنه عدم وجود تدرج هرمي مقرون بزمن معقول، لإمكان الاحتفاظ بالخبرة والتقليد العسكريين، الأمر الذي ضاعت معه الحقائق والدراسات المكتسبة لهذا العدد الكبير من القادة والضباط.

٢ - خلو المكتبة العسكرية من كتب عسكرية تبين الحقائق والدروس المستفادة منها بالتفصيل، لتأخذ طريقها إلى عقول وأفكار الأجيال العسكرية الناشئة، ولتكون مرجعًا تاريخيًّا للأجيال القادمة.

٣ - لم يدون أو ينشر منذ عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٧ أية حقائق أو دراسات، ولم يجر أي تحليل عسكري عن المعارك التي حدثت خلال هذه الفترة من الزمن، لأسباب سياسية ومعنوية، الأمر الذي أوقع ضررًا كبيرًا بالأجيال اللاحقة والناشئة من القادة، فوقعوا بدون مبرر في الأخطاء العسكرية نفسها في المعارك التي قادوها بعد ذلك.

إن المكسب الكبير المتحقق من دراسة واستيعاب الأخطاء العسكرية السابقة على جميع المستويات، من القائد العظيم إلى الجندي البسيط، هو الاستفادة من الخبرات السابقة والحرص على عدم تكرار الأخطاء فتسلم بذلك أرواح كثيرة.

وإن جاز عدم نشر الحقائق التاريخية في المجالات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، فإنه غير جائز في المجال العسكري إطلاقًا، إذ إن العلم والمعرفة والخبرة المكتسبة من المعارك، لا يصح أن يحجبها أي عائق أو مانع، حتى لو كانت حقائقها وظروفها سيئة، وأبرز مثل تاريخي على ذلك هو ما حدث عام ١٩٥٦، وعام ١٩٦٧. فقد شاءت الظروف السياسية والمعنوية بعد معركة ١٩٥٦ أن تمنع القيادة العسكرية نشر أو ذكر حقائقها، خوفًا من تقليل شأن المكاسب السياسية الباهرة التي حققتها مصر عقب هذه المعركة. ولقد أصبحت مصر منارًا ومثلًا قوميًّا على صعيد الوطن العربي، وفي العالم الثالث كله، وخاصة الدول الأفريقية، وفي نفس الوقت علقت أخطاء المعركة العسكرية على شماعة المكسب السياسي، وظلت كذلك طوال عشر سنوات. وبينما كان العدو الإسرائيلي يعمل بجدية في تجهيز قواته المسلحة وشعبه لجولة عسكرية جديدة كانت قواتنا المسلحة منشغلة بقضايا وأمور حالت بينها وبين استيعاب دروس معركة ١٩٥٦، فتكررت نفس الأخطاء، ومن ثم كانت هزيمة ١٩٦٧.

لقد أطلقت صفة النكسة على معركة ١٩٦٧، وهو وصف مبالغ فيه، إذ إن معركة ١٩٦٧ ما هي إلا معركة خاسرة وقتيًا، لم يتسبب عن نتائجها استسلام أو نهاية للصراع العربي-الإسرائيلي، بل أعقبها مباشرة، مواصلة القتال الذي استمر بين مصر وإسرائيل ثلاث سنوات متصلة، وأصبح عنوانًا لمذكراتي هذه، «حرب الثلاث سنوات».

لقد بدأت بالبحث عن الأسباب المؤدية إلى معركة ١٩٦٧ والعوامل المؤثرة في نتائجها، وسعيت إلى استقراء الأحداث والحقائق من مفكرتي اليومية منذ عام ١٩٦٢ وجمعها وتصنيفها وتحليلها، ووجدت بعد جهد طويل أن ثمة عوامل معينة أدت إلى أن تخوض القوات المسلحة المصرية والقوات المسلحة لدول المواجهة عدا لبنان معركة ١٩٦٧ في توقيت وظروف لم تكن من صنعها، ولم تكن لديها الرغبة أو الاستعداد لمواجهتها، وأهمها حسب ما ورد في هذه المذكرات هو:

١ - كان لتوجيه القوات المسلحة المصرية لمجهودها الرئيسي إلى عملية الوحدة مع سوريا ثم حرب اليمن تأثيره السلبي على عدم الاهتمام بالتدريب، وإعداد القوات المسلحة، وتجهيز مسرح العمليات الرئيسي للمعركة المقبلة مع إسرائيل، بالإضافة إلى المفاهيم السلبية الكثيرة، التي دخلت رؤوس أفراد القوات المسلحة نفسها نتيجة اشتراكهم في عمليات عصابات في حرب اليمن، وكان لها رد فعل عكسي في معركة ١٩٦٧.

٢ - العجز عن تحقيق الحد الأدنى من التضامن العربي الكفيل بمساندة دول المواجهة في توقيت مناسب للمعركة مع إسرائيل، وخاصة موقف السعودية بالذات من حرب اليمن، وتأثيره السلبي على توفير الجهد العسكري والسياسي الموحد عربيًا ضد إسرائيل.

٣ - كان لعداء الولايات المتحدة والدول الغربية السافر لنا في ذلك الوقت أثره الهام في دعم العدو الإسرائيلي من ناحية وتشكيل الرأي العام العالمي من ناحية أخرى.

٤ - الصراع الخفي بين الرئيس جمال عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر منذ عام ١٩٦٢ جعل الموقف الداخلي في مصر غير طبيعي، وقد تصاعد هذا الصراع إلى قمته في سنوات ما قبل معركة ١٩٦٧ لدرجة أثرت على صنع القرار، وأوجدت مواقف أثرت تأثيرًا مباشرًا على المعركة نفسها. ثم إن انفراد المشير بالسلطة الفعلية على القوات المسلحة ومجلس الدفاع الوطني

##وانتفاء سلطة القائد الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الدفاع الوطني تسبب في عدم وجود رأي جماعي وأثر بالتالي على صنع القرار الاستراتيجي-العسكري للدولة.

٥ - نجاح المشير عبد الحكيم عامر في هذا الصراع بتوليه مركزين متداخلين في وقت واحد، أحدهما نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة والثاني القائد العام للقوات المسلحة، وبسط نفوذه على بعض أجهزة الدولة وخاصة أجهزة الأمن، وتمكنه في نفس الوقت من إخراج القوات المسلحة المصرية من وضعها الطبيعي في الهيكل التنظيمي في الدولة.

٦ - دعوى الأمن، أمن القائد والقوات المسلحة والثورة، نتيجة للصراع الداخلي جرَّت القوات المسلحة إلى طريق أبعد ما يكون عن الالتزام الأصلي استعدادًا

للمعركة. ثم إن سيادة الممارسات التي تتسم باستعراض القوة واستغلال النفوذ والخلط بين السلطات والتمادي في الاستهتار وعدم الانضباط والتعالي والمخادعة الإعلامية، كل هذا أدى إلى انعزالها عن الشعب الذي التف حولها وأيدها عام ١٩٥٢، ففقدت القوات المسلحة معنويًّا أكبر سند لها وهو الشعب.

٧ - وأخيرًا موقف قفل خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية، والذي ظهر من استعراض مفكرتي في ذلك الوقت أن اتجاه الرئيس جمال عبد الناصر السياسي لم يكن مخططًا على هذا الأساس لولا إصرار المشير عبد الحكيم عامر على عملية القفل، وأصبح الموقف معقدًا وعمدت إلى تفسيره في هذه المذكرات.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

وبعد أن سردت أحداث معركة ١٩٦٧ بمراحلها المتعددة، بدءًا بحشد القوات المسلحة في سيناء، ومرورًا ببنية وتخطيط العمليات الحربية للمشير عبد الحكيم عامر، الذي لم يتمسك بهدف معين وغيَّر هذه الخطط أربع مرات، ثم ما تبع ذلك من تحركات كثيرة أنهكت فكر القادة في الميدان كما أنهكت القوات والمعدات، ففاجأها العدو قبل أن تستكمل استعدادها في أوضاعها المتغيرة، ثم كان أمر الانسحاب الغريب في أدائه وفي توقيته، وكانت الهزيمة التي فقدت فيها القوات المسلحة أغلب أسلحتها ومعداتها؛

ثم وصلت إلى نهاية الصراع على السلطة بوفاة المشير وإعادة الأوضاع غير العادية إلى وضعها الطبيعي، ورفض الشعب الهزيمة وتمسكه بالقائد جمال عبد الناصر، الذي بدأ في تنظيم الإدارة الحكومية وترأس مجلس الوزراء ووضع استراتيجية جديدة، وحدد هدف الشعب والقوات المسلحة بالصمود والتصدي ومواصلة القتال مع إسرائيل، ثم تأييد الدول العربية شعوبًا وحكومات للسياسة الخارجية لمصر والوفاق مع السعودية وتكوين رأي عربي موحد سياسيًّا وتقرير دعم اقتصادي لدول المواجهة في اتفاق جماعي في مؤتمر الخرطوم؛

بعد ذلك انتقلت إلى مرحلة إعادة بناء القوات المسلحة من جديد، التي كانت عملًا شاقًّا ولكنه تم بنجاح، من خلال تطوير أسلوب العمل في الدولة وتوثيق الصلة بالشعب مع توحيد القيادتين العسكرية والسياسية، وتماسك الجبهة الداخلية، وتحديد استراتيجية جديدة للدولة (إزالة آثار العدوان)، ووضع هدف محدد واضح للقوات المسلحة مع تنسيق جيد بين وزير الخارجية محمود رياض وبيني في توحيد الجهود السياسية والعسكرية في نطاق العمل الجماعي في مجلس الوزراء، فاندفعت عجلة بناء وتنظيم وتسليح وتدريب وإعداد القوات المسلحة مع عمليات الصمود بالقتال مع العدو، فاستمر الصراع وسقط قرار وقف إطلاق النيران، وكانت معركة رأس العش في ١/٧/١٩٦٧ بعد عشرين يومًا من معركة يونيو ١٩٦٧، واستمرت المعارك مع إسرائيل، وأخذت تتصاعد في مراحل من الصمود إلى المواجهة إلى الردع إلى التحدي، ملحقة بالعدو خسائر كبيرة في الأفراد والمعدات طوال ثلاث سنوات أطلق عليها اسم «حرب الاستنزاف».

وقد كتبت أكثر من فصل في أسلوب إعادة بناء القوات المسلحة وتكوين الجيوش الميدانية لأول مرة وفي اندماج الشعب والحكومة مع القوات المسلحة، وإعداد مسرح العمليات الحربية الذي شمل أرض الجمهورية كلها للمعركة القادمة، وكان

أبرز جهد في هذا المجال هو تنظيم وزيادة حجم وتدريب وإعداد قوات الدفاع الجوي والقوات الجوية، مما جعل التوازن والفاعلية والقدرة القتالية تتم لأول مرة في القوات المسلحة المصرية في أقصر وقت ممكن، ودخول الجندي المثقف خريج الجامعة والمعاهد العليا لأول مرة في صفوف القوات المسلحة، ووضع الأسس والمبادئ العملية لتطوير أسلوب إعداد المقاتل معنويًّا.

كما خصصت فصلًا كاملًا عن تعاون الاتحاد السوفيتي ومساعدته لمصر سياسيًّا وعسكريًّا واقتصاديًّا وتصاعد الدعم للقوات المسلحة مع القدرة العالية في استيعاب الأسلحة الحديثة والمتطورة، بمعرفة الجندي المثقف، حتى وصلت في عام ١٩٧٠ إلى قدرة وفاعلية قتالية تفوق قدرة إسرائيل. وكان الفضل لمجهود المستشارين السوفييت الذين لم يبخلوا ببذل كل طاقاتهم وخبرتهم وأرواحهم لرفع القدرة القتالية وتحديث وتطور القوات المسلحة المصرية.

وتنتهي هذه المذكرات بوصول حرب الاستنزاف إلى غايتها واستكمال الاستعداد لحرب التحرير الشاملة، فبوصول الصواريخ سام ٣ وسام ٦، ٧ والأجهزة الإلكترونية وطائرات وأجهزة الرادار الإنذارية لمصر عام ١٩٧٠، وتنظيم هذه المعدات في أضخم تجميع دفاع جوي غرب قناة السويس، وحول المدن والمطارات والأهداف الحيوية، وصلت مصر إلى قدرة تحدي إسرائيل، وبدأت معارك الصواريخ سام، وعناصر الدفاع الجوي الأخرى تدخل معركة التحدي مع طائرات إسرائيل الحديثة الأمريكية الصنع من طراز فانتوم ٤ وسكاي هوك، وتغلبت الصواريخ

##سام وقطعت ذراع إسرائيل الطويلة، وتهاوت الطائرات الأمريكية يومًا بعد يوم، وكان يوم ٣٠/٦/١٩٧٠ يومًا تاريخيًّا لقوات الدفاع الجوي المصري، إذ نجحت صواريخ سام في تدمير ٨ طائرات فانتوم وسكاي هوك وأسر ٥ طيارين في يوم واحد، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تسارع إلى عرض مشروع لوقف إطلاق النيران قبلته مصر لأنه كان يحقق لها أهدافًا عسكرية حيوية بالنسبة لحرب التحرير القادمة، بالإضافة إلى أهداف سياسية، وقبلته إسرائيل متنازلة بذلك عن أهداف كانت تصر عليها في بداية حرب الاستنزاف، وأوقفت النيران بناء على طلب الولايات المتحدة، إنقاذًا لإسرائيل في ذلك الوقت.

وانتهت حرب السنوات الثلاث يوم ٨/٨/١٩٧٠ بمكاسب سياسية لمصر، كما أن القوات المسلحة أصبحت قادرة على تنفيذ خطة تحرير سيناء بالقوة، مطبقة الخطة ٢٠٠ التي تدربت عليها عمليًّا وبالجنود، لتحرير سيناء في اثني عشر يومًا.

واختتمت مذكراتي هذه بفصل أظهرت فيه الفرق بين التحضير الجيد والتخطيط للأهداف مع وجود الإرادة والتصميم لدى القائد والشعب والقوات المسلحة للوصول إلى الهدف، وبين الارتجال والتسيب والإهمال والصراع الداخلي وانعدام الرؤية والتخطيط؛ الأول يؤدي إلى النجاح والثاني يؤدي إلى الفشل، مطبقًا هذين المثالين على ما حدث في يونيو ١٩٦٧، وما حدث في حرب السنوات الثلاث. وخرجت للقارئ بالنتائج والدروس المستفادة التي أتمنى أن تكون ذات فائدة للقادة العسكريين الناشئين في الوطن العربي كله وللتاريخ أيضًا.

والله الموفق.

١٩٨١

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



الفصل الأول

الصراع الدولي والإقليمي

مقدمة

إن أسباب ما حدث عام ١٩٦٧ لا تكمن في الأيام القلائل التي تم فيها انسحاب القوات المسلحة المصرية إلى غرب قناة السويس، بل إنها تعود إلى قبل ذلك بكثير.

كما أن هناك أسبابًا خارجية، عربية وعالمية، وأسبابًا داخلية عديدة أدت بحالنا إلى ما وصلت إليه.

كان الصراع الخفي بين الرئيس جمال عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر، وسيطرة الأخير على القوات المسلحة، أحد هذه الأسباب.

وكانت الرجعية والدول الاستعمارية والصهيونية هي السبب في إحداث الانفصال بين مصر وسوريا، وكان التراخي والمنفعة الشخصية وتعلم عادات عسكرية سيئة في فترة أحداث اليمن (١٩٦٢-١٩٦٧) أحد أسباب ما وصلنا إليه، وكانت البيروقراطية العسكرية وراء هذا كله.

ولأن أحداث ١٩٦٧ لم تأتِ من فراغ، سنتعرض في هذا الفصل للأسباب الخارجية التي ساعدت على تدهور وضع القوات المسلحة المصرية، حتى وصلت إلى ما وصلت إليه عام ١٩٦٧. تتركز هذه الأسباب في الصراعات السياسية في الوطن العربي، والوحدة بين مصر وسوريا، وأحداث الانفصال، وأخيرًا أحداث اليمن التي أثرت على القوات المسلحة المصرية.

الصراع السياسي في الوطن العربي

أولًا: بداية الصراع الدولي

كان العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ بداية تدخل جديد للقوتين الأعظم في العالم في شؤون المنطقة. وكان تدخلهما معًا قد ساهم في القضاء على الحملة الثلاثية المسعورة ضد مصر. كان هدف الاتحاد السوفيتي مساندة حركة التحرر الوطني في مصر ضد الإمبريالية والاستعمار، والوقوف ضد الاستيلاء على أراضي الآخرين بالقوة، في حين كان هدف الولايات المتحدة هو تدعيم نفوذها في المنطقة بدلًا من الاستعمار الإنجليزي والفرنسي، الذي بدأ ينكمش نفوذه بعد الحرب العالمية الثانية.

وبانسحاب المعتدين من مصر، ازداد التعاون والتعاطف المصري مع الاتحاد السوفيتي، مع استمرار مصر في إعلان سياسة عدم الانحياز، خاصة أنها كانت إحدى الدول الرئيسية في هذا المجال.

في الوقت نفسه لم تنجح الولايات المتحدة الأمريكية في أن تحل بنفوذها مكان النفوذين الإنجليزي والفرنسي. بل فشلت كل المساعي السرية مع الرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٥٨ لهذا الغرض، واستمرت مصر في سياستها المضادة للأحلاف الاستعمارية، واستطاعت أن تسقط مشروع «أيزنهاور»، كما اتجهت إلى تعزيز

سياسة التضامن العربي، وإعلاء شأن القومية العربية، في حركة سياسية نشطة ضد تثبيت النفوذ الأميركي في المنطقة.

وبدأ الصراع بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية يأخذ شكلًا علنيًّا برفض الولايات المتحدة الأمريكية تمويل مشروع السد العالي، والذي حل محلها فيه الاتحاد السوفيتي.

بمرور الوقت وتطور الأحداث زاد الصراع حدة، كما زادت محاولات دخول القوتين الأعظم بثقلهما السياسي والعسكري والاقتصادي في المنطقة العربية. فأخذ الاتحاد السوفيتي في تسليح الدول العربية التقدمية، وأخذت أمريكا توطد وتدعم إسرائيل والدول العربية المعارضة لمصر.

وزادت كراهية أمريكا لعبد الناصر وسياسته، إذ إن الانتصار السياسي الذي حققته مصر عقب العدوان الثلاثي قد عزز من مكانتها ودورها في حركة التحرر العالمية، كما امتدت أصداؤه إلى أفريقيا وجنوب-شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وساعد في تحرير واستقلال دول كثيرة، خصوصًا في أفريقيا. وحوصر النفوذ الاستعماري في هذه الدول النامية.

ففي المجال العسكري نجحت مصر في إنشاء «القيادة العليا الأفريقية المشتركة» عام ١٩٦٢، مع أول مجموعة لغرب أفريقيا. وقد مثلتُ مصر في مؤتمرات هذه القيادة، وكنت وقتها مديرًا للكلية الحربية المصرية، وأكبر ضابط ضمن مجموعة ضباط المنظمة رتبة وسنًّا وخبرة.

واقتصر نشاط هذه القيادة العسكرية على الاستيعاب الفكري والتنظيمي والتدريبي للبلد الأفريقي الأم عسكريًّا. وكانت مصر هي صاحبة الزعامة نتيجة لكبر وخبرة قواتها المسلحة، وإمكانياتها الثقافية والعسكرية والتدريبية الكبيرة.

وكان انتخابي بالإجماع من وفود الدول رئيسًا لمجلس رؤساء أركان دول المنظمة، تأييدًا لموقف مصر في المدة من ١٩٦١ وحتى عام ١٩٦٣، وترأستُ بذلك المجلس الأعلى لهذه القيادة. وقد فتحت مصر أبواب معاهدها ومراكز تدريبها العسكرية لشباب دول المنظمة، ليتم أول ربط أدبي ومعنوي مع جيوش دول المنظمة الأفريقية. وقد ظهر رد فعل هذا العمل فيما بعد في صلة مصر الوثيقة بهذه الدول، حيث إن معظم هؤلاء الطلبة تولوا في بلادهم مراكز قيادية عسكرية كبيرة.

أما المساعدات العسكرية الكبرى، فقد تمثلت في إرسال ما يقرب من لواء من جنود المظلات إلى الكونغو في مهمة مؤقتة، تلبية للمساعدة على التحرر الوطني. إذ كانت مساعدة الدول النامية على التحرر أحد الأهداف السياسية المصرية المعلنة في ذلك الوقت. وعلى سبيل المثال، فقد أرسلت مصر إلى العراق ما يقرب من فوج دبابات عام ١٩٦١، تحقيقًا لسياسة التعاون والتضامن العربي في كل المجالات. وكانت مهمة مؤقتة أيضًا.

وبالرغم من صغر حجم هذه القوات، فقد حققت أهدافًا سياسية ومعنوية وأكدت تضامن الدول المعنية. ولقلة حجم هذه القوات وبعد المدى في التحركات، والعمل لأول مرة في تطبيق استراتيجية واسعة المدى، اعتبرت هذه التحركات عملًا سياسيًّا، أكثر منه عسكريًّا.

وقد مهد التعاون العسكري المصري السوفيتي، بالإضافة إلى تحركات مصر الإيجابية في المجال العسكري، الطريق لنشاط الاتحاد السوفيتي، الذي بدأ في تقديم المساعدات العسكرية إلى الجزائر والسودان والمغرب والصومال.

ثانيًا: شكل الصراع

وتحدد شكل الصراع على مستوى الوطن العربي، بأن احتوت القومية العربية، بزعامة عبد الناصر، جميع الدول التقدمية في العالم العربي، بينما احتوت الولايات المتحدة الأمريكية، تساعدها بريطانيا بما بقي لها من نفوذ في دول المنطقة، الدول العربية الأخرى، مما أدى إلى انقسام دول الوطن العربي.

وقد نتج عن هذا الانقسام عدم تحقيق الحد الأدنى للتضامن العربي، وفشل جميع مؤتمرات القمة العربية حتى عام ١٩٦٧، بالإضافة إلى عدم فاعلية أجهزة ووسائل الجامعة العربية، خاصة مجلس الدفاع العربي - لجنة التخطيط العسكري التابعة للجامعة العربية - ومجلس رؤساء هيئة أركان حرب الجيوش العربية، وأخيرًا القيادة العربية الموحدة.

وفي خضم هذه الصراعات الضارية، سواء بين دول المنطقة والدول الخارجة عنها، أو بين دول المنطقة نفسها، غاب مفهوم الأمن القومي العربي. والأمن القومي لأي دولة أو مجموعة من الدول هو بداية الحكمة كما يقولون. ومفهوم الأمن القومي يعني تحديد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية التي يتحقق في ظلها أمن المجتمع وسلامته، كما يعني تحديد الظروف أو المواقف التي تشكل خطرًا على هذا الوطن.

الأمن القومي إذن ليس مسألة عسكرية فحسب، بل قضية متعددة الأبعاد والعوامل، تختلط فيها السياسة بالاقتصاد والجغرافيا بالعسكرية، والوضع الاجتماعي بالأمن، والنظام السياسي بالاستراتيجية.

وللأسف لم يكن هناك مفهوم عربي للأمن يتناول العلاقات القائمة بين شعوب الأمة العربية، وطبيعة انتماءاتها وتطلعاتها. بل كانت هذه الصراعات والانقسامات، وعدم فاعلية الأجهزة العربية، والبيروقراطية العسكرية التي تولدت في مصر بعد الثورة، هي مدخل الولايات المتحدة الأمريكية لتدعيم إسرائيل، وتجهيزها بالأسلحة والمعدات، ودعمها سياسيًّا واقتصاديًّا استعدادًا لضربة تقضي بها على فكرة القومية العربية، والمد الثوري القومي في المنطقة. وانتظرت الولايات المتحدة إلى أن حانت الفرصة في ١٩٦٧.

وفي خلال هذه الفترة حتى عام ١٩٦٧، حدثت عدة أحداث عربية، أهمها الوحدة بين مصر وسوريا، وحرب اليمن كما أطلق عليها في ذلك الوقت.

الوحدة بين مصر وسوريا (١٩٥٨-١٩٦١) أولًا: إعلان الوحدة

في الثاني والعشرين من فبراير عام ١٩٥٨ تمت الوحدة الاندماجية بين مصر وسوريا، وكانت انتصارًا لفكرة القومية العربية وانتصارًا لزعامة الرئيس جمال عبد الناصر، ونجاحًا لشعار الوحدة العربية.

وتم تكوين دولة الوحدة، ومثلت بوزارة واحدة مركزية، وتخطيط ومتابعة، ووزارة تنفيذية في كل إقليم، أحدهما شمالي (سوريا) والآخر جنوبي (مصر). وضمت

الاثنتين معًا دولة واحدة هي «الجمهورية العربية المتحدة» (ج.ع.م) وقد سارعت الجمهورية الجديدة لإنجاز تشريعات عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية تساعد على تنفيذ الوحدة.

وفي أكتوبر عام ١٩٥٩ تم تعيين المشير عبد الحكيم عامر نائبًا وحيدًا لرئيس الجمهورية في سوريا، وأخذ كل صلاحيات الرئيس. كما تم تعيين عبد الحميد السراج (سوري) وزيرًا للداخلية، فاختلف مع المشير عبد الحكيم عامر فيما بعد نتيجة لتدخلات الأجهزة المصرية في أسلوب عمل الوحدات السورية.

وقد زار جمال عبد الناصر سوريا بعد الوحدة، وقوبل بحماس شديد جدًّا من الشعب السوري.

ونجحت الوحدة في تحقيق بعض الإنجازات، حيث قدمت مصر لسوريا مساعدات مالية تمثلت في ١٣٥ مليون ليرة سورية لسد العجز، ٣ ملايين جنيه سنويًّا، و٦ ملايين جنيه تمويلات نقدية بغرض المساعدات والتعاون.

ثانيًا: البيروقراطية العسكرية المصرية

في نفس الوقت أظهرت الوحدة ١٩٥٨-١٩٦١ عيوبًا قاتلة في قادة وضباط القوات المسلحة المصرية، فقد أتاحت لها ظروف اندماج قوات البلدين (مصر وسوريا) العسكرية، وضرورة تواجد التوازن في حجم القوات المسلحة، فرصة انتقال قيادة مصرية عسكرية، وتشكيلات من مختلف الأسلحة المصرية، علاوة على إنشاء وتكوين الجيش الأول في سوريا.

من هنا بدأت محاولات السيطرة العسكرية المصرية على ضباط وجنود القوات السورية. وكنت في ذلك الوقت - وبوصفي رئيسًا لمكتب التنسيق للكليات العسكرية التي تم توحيدها - أقضي شهرين أو ثلاثة سنويًّا في سوريا بغرض انتقاء طلبة الكليات العسكرية. وبهذا استطعت أن أتبين عن قرب، وعلى الطبيعة، الأوضاع الحقيقية الناتجة عن ممارسة الوحدة، وخاصة داخل القوات المسلحة السورية.

برزت هذه السيطرة المصرية أكثر لوجود فارق كبير في التفوق الفني للضباط المصريين، في أسلحة الدفاع الجوي، والقوات الجوية، والقوات البحرية، وكذلك في الوحدات الفنية.

كل هذا ساعد على ظهور البيروقراطية العسكرية المصرية على القوات السورية التي اعتمدت في أسلوبها على مفهوم الأمن للثورة وللقوات المسلحة. وقد زادت أعمال رجال المخابرات العسكرية في ممارسة مخابرات الأمن على ضباط سوريا، على نشاطها الأصلي كمخابرات لأمن الدولة وضد العدو.

كل ذلك ساعد على التنافر في أسلوب الحكم والسيطرة سواءً بين أفراد مكتب المشير عبد الحكيم عامر، الذي تولى مسؤولية رئاسة الجمهورية في القيادة السياسية والعسكرية في الإقليم الشمالي (سوريا)، أو بين مندوبي القيادة المصريين ورجال المخابرات السورية (المكتب الثاني)، بالإضافة إلى مقاومة رجال الأحزاب القديمة التي حُلّت بعد إنشاء «ج.ع.م». وكانت ذيولها لا زالت قائمة ونشطة في الإقليم الشمالي.

تولد عن ذلك كله صفة الاستغلال الفردي لدى بعض الضباط المصريين الذين تواجدوا في سوريا للمعاونة وللدمج بين القطرين.

وبدأ الاستعمار الأمريكي والإنجليزي بتصيد الأخطاء الداخلية، وتزايد تأليب الدول العربية الرجعية وإسرائيل ضد الوحدة. وبمساعدة هذه الدول ازداد النشاط الاستعماري سياسيًّا وعسكريًّا في المنطقة، إلى أن نجح في إتمام حركة الانفصال على يد فئة قليلة مأجورة.

ثالثًا: الانفصال

تم الانفصال يوم ٢٨ سبتمبر عام ١٩٦١ بعملية عسكرية ناجحة، ولكنها مدبرة بواسطة فئة قليلة من العسكريين بقيادة المقدم حيدر الكزبري، والمقدم عبد الكريم النحلاوي، الذي كان مديرًا لمكتب المشير عبد الحكيم عامر في دمشق. ولكنها سرعان ما اكتسبت إلى جانبها باقي القوات المسلحة السورية كرد فعل عاطفي ضد البيروقراطية المصرية وتصرفاتها خلال سنوات الوحدة الثلاث. وكان المشير عبد الحكيم عامر المسؤول الأول عن تصريف شؤون الحكم داخليًّا في الإقليم الشمالي.

وقد نشأ عن كل التناقضات والصراعات الداخلية ثغرات في أجهزة الأمن، الأمر الذي أدى إلى تدبير الانقلاب على المصريين، ثم نجاحه في أقل من ساعتين من الزمن. وقد ظهر نفور الضباط السوريين جليًّا في معاملة الضباط المصريين وأسَرهم بعد نجاح الانقلاب، ومعاملتهم بإهانة وتعسف، الأمر الذي خلف مرارة شديدة بين ضباط البلدين.

في ذلك الوقت، خاف الرئيس جمال عبد الناصر على حياة المشير عبد الحكيم عامر، الذي كان موجودًا في دمشق وقت حدوث الانقلاب الذي جاء مفاجأة لكل منهما. وحدث رد فعل عاطفي سريع، في تفكير وتقدير الرئيس عبد الناصر، في محاولة القيام بعملية عسكرية سريعة ترسل من القاهرة والإسكندرية لواء مظلات ووحدات بحرية من الأسطول المصري إلى منطقة اللاذقية.

وكانت قد وصلت معلومات غير دقيقة إلى الرئيس عبد الناصر عن الموقف في منطقة اللاذقية، على أنها ضد عملية الانقلاب. وبالفعل أرسلت الدفعة الأولى من وحدات المظلات، إلا أنها أسرت جميعًا. وسرعان ما راجع عبد الناصر التفكير ثانية، وأوقف باقي المخطط العسكري السريع، الذي كاد أن يحول الانقلاب إلى مأساة وحدوية.

وعاد المشير إلى القاهرة محسورًا، وتبعه بعد أسابيع باقي الضباط والجنود المصريين وعائلاتهم، تبادلًا مع الضباط والجنود وطلبة الكليات العسكرية السوريين، الذين كانوا في مصر، بطريقة تمثل فيها الفشل والأسى.

وقد ألقى الرئيس عبد الناصر مسؤولية الانفصال والفشل الذي حدث على عاتق المشير عبد الحكيم عامر، الأمر الذي بدأ بسببه الصراع الخفي بين الاثنين، والذي ظهر بين العارفين فقط، وفي مجلس الرئاسة عام ١٩٦٢ وما بعده، والذي سيأتي ذكره في الفصول القادمة. كما ألهب الصراع أكثر تعيين علي صبري رئيسًا لمجلس الوزراء في مصر (ج.ع.م) في ذلك الوقت.

واستغلت الدول الاستعمارية نجاحها بتحقيق هذا الانفصال، وأظهر أصدقاؤها للعالم العربي مساوئ الحكم الثوري المصري في مؤتمر شتورا بلبنان في أواخر عام

.١٩٦١

وبدأت الدول الاستعمارية في حصار مصر (ج.ع.م) التي لم تغير اسمها أو شعارها، سياسيًّا واقتصاديًّا ومعنويًّا، وكان هذا التحول في الواقع حصارًا لفكرة المد الثوري التقدمي، والإبقاء عليه داخل حدود مصر لـ«ج.ع.م». وكانت عملية الانفصال هي بداية المؤامرة على حركة الوحدة بأبعادها القومية، التي انتهت بكارثة عام ١٩٦٧.

حرب اليمن أولًا: الاستجابة لطلب دعم الثورة اليمنية

بعد الانفصال وعقب مؤتمر شتورا بلبنان، زاد الهجوم على مصر إلى درجة الحصار السياسي، مما أدى إلى تجاوب مصر (ج.ع.م) قوميًّا مع ثورة اليمن، عندما طلب المشير عبد الله السلال مساعدتها العسكرية والسياسية. وكان المشير السلال قد نجح بقيادة الانقلاب العسكري ضد حكم الإمام في ٢٩ سبتمبر ١٩٦٢، وأشار في طلبه مع مبعوث يمني كبير إلى اتفاقية «التضامن العربي».

وانتهز الرئيس جمال عبد الناصر الفرصة، وقرر التدخل، ودعم الثورة اليمنية عسكريًّا وسياسيًّا (أملًا في كسر الحصار السياسي المفروض على مصر عقب حركة الانفصال، وتطبيقًا لمبدأ التحرر الوطني الذي كانت سياسة «ج.ع.م» الخارجية تؤمن به). ولضعف المعلومات لدى القيادة السياسية في مصر، عيَّن الرئيس عبد الناصر السيد أنور السادات مسؤولًا سياسيًّا عن اليمن لتخطيط ودراسة المساعدات السياسية والعسكرية العاجلة لدعم ثورة اليمن، وضم إليه الدكتور البيضاني والقاضي الزبيري وهما من مؤيدي الثورة، كما عين أعضاء عسكريين يمثلون القيادة العسكرية العليا، وهم العميد علي عبد الخبير، والعميد طيار مهندس أحمد نوح، ومقدم من الصاعقة.

توجه أعضاء هذه اللجنة إلى اليمن بسرعة، وعادوا باقتراحات عسكرية أساسها دعم سريع بكتائب صاعقة، وسرب طائرات معاونة لقذف قنابل وصواريخ، واستطلاع جوي، وكانت إمكانيات الدعم الجوي السريع إلى اليمن عبر مسافة أكثر من ٢٠٠٠ كيلومتر محدودة للغاية في «ج.ع.م» في ذلك الوقت. فاقترح العميد طيار مهندس أحمد نوح إمكانية استخدام طائرة التدريب باك ١١ بعد تطويرها كي تحمل صواريخ أوريلكون جو-أرض، وكانت تصنع في «ج.ع.م»، على أن تنقل الطائرة مفككة إلى صنعاء حيث يعاد تركيبها واستخدامها. وكانت وسيلة النقل الجوي قد اعتمدت على طائرة الانتينوف ١٢ التي وصلت حديثًا من الاتحاد السوفيتي، كما أمكن استخدام طائرة النقل الجوي اليوشن ١٤ بعد تركيب حمالات نقل قنابل زنة ٥٠٠ كج أيضًا. ونجحت القوات المسلحة المصرية في سرعة نقل أفراد الصاعقة والطائرات والإمدادات إلى اليمن بعد أيام من قيام الثورة، وقيل وقتها إن هذه القوة، التي لم يزد عدد أفرادها على ١٠٠٠ فرد، سوف تنهي مهمتها خلال ثلاثة أشهر على الأكثر.

وكانت هذه المساعدات العسكرية السريعة من مصر هي السبب في تثبيت دعائم الثورة التي غيرت وجه الحياة في اليمن جنوبه وشماله.

مرت الأيام، وتطورت الأحداث الداخلية في اليمن، وظهر العداء من جاراته ضد الحكم الجديد. ولم يكن في اليمن كله - كما ظهر فيما بعد - أي إمكانيات عسكرية أو

اقتصادية تسهل توطيد الثورة أو الدعم العسكري البسيط الذي وصل من مصر «ج.ع.م»، وزاد من صعوبة الموقف ضعف المعلومات عن اليمن، لدرجة أنه لا توجد خريطة طبوغرافية واحدة في اليمن.

وكانت أول عملية هجومية سريعة تقوم بها هذه الطليعة الصغيرة من القوات على منطقة صرواح، حيث استشهد كل أفراد فصيلة المظلات التي شاركت فيها، وكان الملازم نبيل الوقاد أول شهيد في اليمن.

ثانيًا: تطور أحداث اليمن

نشطت القبائل اليمنية المضادة للثورة والمدعمة من الخارج، بالإضافة إلى نشاط المخابرات الأمريكية المركزية الموجه ضد الحكم الثوري في اليمن.

وقد تمكنت هذه القوى المعادية لثورة اليمن من تطوير الوضع الداخلي، مما أحرج موقف القوة الصغيرة التي أرسلتها مصر «ج.ع.م». وأصبحت المسألة صراعًا على السمعة. واضطرت إلى إرسال دعم عسكري أكثر، الأمر الذي أدى بمرور الزمن إلى إرسال قوات برية كبيرة، وصلت إلى ١٣ لواء، كما أرسلت معظم كتائب الصاعقة (٧ كتائب) ولواء دبابات، وكتائب مدفعية ميدان في حدود ١٠ كتائب، بالإضافة إلى الوحدات الإدارية.

كانت الألوية الأولى التي دفعت إلى اليمن من الأسلحة الغربية القديمة. لكن بمرور الوقت، وزيادة دفع القوات إلى اليمن، اضطرت القيادة إلى دفع وحدات مسلحة تسليحًا شرقيًّا حديثًا. كما أرسلت أسرابًا من القوات الجوية للنقل والمواصلات، وأسرابًا مقاتلة، وأسرابًا مقاتلة-قاذفة من أنواع ميج ١٥، ١٧. كما ظلت الطائرات تي يو ١٦ تعمل في المسرح من قاعدة أسوان الجوية. وأرسلت بعض قطع بحرية مختلفة المهام والنوعية، وهي: مدمرة، ٢ فرقاطة، ٢ ناقلة، كاسحة ألغام، كما أنشأت قيادة كبيرة لمسرح العمليات في اليمن يقودها ضابط برتبة فريق.

وقد وصل عدد القوات في عام ١٩٦٤ إلى ٧٠.٠٠٠ مقاتل مصري، وكانت الأعمال التي قامت بها هذه القوات حتى عام ١٩٦٤ كافية جدًّا، من وجهة النظر العسكرية، إذ كانت القوات العسكرية المصرية قد حققت السيطرة الكاملة على المثلث الداخلي في اليمن وهو «صنعاء-تعز-الحديدة»، وكان تعزيز هذه المنطقة وسكانها كافيًا لإنهاء المهمة العسكرية لمصر في اليمن، وذلك حتى نوفمبر ١٩٦٤. وبتغيير القيادة من الفريق أنور القاضي إلى الفريق أول عبد المحسن كامل مرتجي، وعودة بعض ألوية يمنية أتمت تدريبها وتسليحها في مصر كي تقوم بواجباتها في تعزيز وتوطيد الثورة في اليمن، تعدلت الاتجاهات العسكرية لتكون السيطرة على مناطق الحدود الشمالية والشرقية لليمن، وهي مناطق شاسعة جبلية وصحراوية، يسيطر عليها عدد من القبائل غير الموالية للثورة، كما أصبح القائد الجديد مسؤولًا سياسيًّا وعسكريًّا عن مسرح العمليات في اليمن في وقت واحد.

وقامت هذه القوات المسلحة المصرية الكبيرة وألوية يمنية حديثة ورجال قبائل موالون للثورة بعمليات تقليدية ضد عدو ضعيف متناثر في كل مكان، يظهر ويختفي، يتجمع ويتوزع ليلًا ونهارًا. ونتيجة لعدم إمكان التعرف على حقيقة هذا العدو وقوته أو إمكانياته، عانت القوات المصرية النظامية المقاتلة صعوبات كثيرة،

إذ اضطرت أن تسرف إسرافا باهظا في قوة النيران إظهارًا للقوة وتخويفا وإرهابًا لهذا الخصم.

وبالتأكيد ابتلعت رمال وجبال وصحاري اليمن كل هذا الإسراف في الذخيرة، وإذا حسبنا القتلى من أفراد القبائل المعادية، والتي كانت تمثل العدو، بالنسبة لحساب المستهلك من الذخيرة والقنابل والصواريخ، لوجدناها أغلى نسبة تكلفة حدثت في حروب العالم كله. أما لماذا لم تتخذ القوات المسلحة المصرية أسلوب حرب العصابات في اليمن، فلا أحد يدري، إنما هي السمعة البراقة والمظهر البيروقراطي المستحدث.

نتيجة لدخول القوات المصرية في عمق البلاد، وبداية مرحلة التعمير والتطور الاجتماعي، ولضمان السيطرة على الأرض والقبائل، تولت القوات المصرية مسؤولية إدارة شؤون الحكم الداخلية، فعين القادة حكامًا عسكريين في معظم قطاعات ومدن اليمن الساحلية والداخلية، مما شتت القوات ووضع عبئًا إداريًّا إضافيًّا على القوات المحاربة، علاوة على الاحتكاك الناشئ عن ذلك مع القبائل وأهالي المدن والقرى الصغيرة.

انتهى هذا الوضع بأن أصبحت القوات المسلحة المصرية مسؤولة عن اليمن أرضًا وشعبًا، فاضطرت مصر «ج.ع.م» إلى إرسال الدعم المالي والاقتصادي والمعونات. ووصلت الحالة إلى إمداد القبائل بالأموال والأسلحة. كما ساعدت في بعض النواحي الاجتماعية، مثل فتح المدارس، وشق الطرق، وإدارة أعمال الميناء الوحيد في اليمن (الحديدة)، كما فتح اتجاه سياسي وتأييد ثوري ضد الاستعمار البريطاني في اليمن الجنوبي أطلق عليه اسم «عملية صلاح الدين». وبذا تمت سيطرة مصر على الموقف في الجنوب العربي كله، واقتنعت السعودية بالحلول السلمية، وتم على أثرها توقيع «اتفاقية جدة» في ٢٥/٨/١٩٦٥.

ومن الطريف أن أسجل أن اليمنيين لم يرغبوا إطلاقًا في عودة القوات المصرية إلى مصر «ج.ع.م»، حتى بعد أن استقر الوضع، ووقعت «اتفاقية جدة»، وحدثت هزيمة ١٩٦٧. إذ إنني حضرت تخليص آخر مجموعة لواء مشاة من اليمن في ٣/١٠/١٩٦٧. وذهبت ممثلًا عن مصر «ج.ع.م»، ومعي ممثل عن السودان، وممثل عن المغرب كلجنة إنهاء مهمة باقي القوات من اليمن. فتظاهرت قوات الصاعقة اليمنية أمام مقر القيادة المصرية في صنعاء - وتم إطلاق نيران الأسلحة الصغيرة إظهارًا لعدم الرغبة في عودة القوات المسلحة إلى مصر «ج.ع.م».

ثالثًا: نجاح استراتيجي

ونجحت عملية اليمن استراتيجيًّا وقوميًّا إذ إنها حققت الآتي:

١ - فتحت عيون أهله على العالم الخارجي.

٢ - بدأ التحرر للجنوب العربي باليمن الجنوبي، وبذلك تقلص نفوذ الاستعمار البريطاني في المنطقة بتواجد ثورات محلية.

٣ - بدأ الإحساس بأهمية وجود وعي استراتيجي عربي قومي في المنطقة العربية.

٤ - تغيرت السياسة الاستغلالية لشركات البترول الأجنبية، خاصة الأمريكية والبريطانية، في المنطقة.

٥ - فتحت الطريق لكل من اليمن الشمالي والجنوبي للاستقلال والتحرر الوطني والسعي لأخذ معونات ومساعدات وتسليح من الاتحاد السوفيتي.

٦ - أصبح نجاح ثورة اليمن واستقرار الحكم الجمهوري فيه دليلًا على نجاح استراتيجية مصر «ج.ع.م».

وحقيقة، فقد بالغ المعارضون في تقدير الأموال التي صرفت على عملية اليمن وآثارها الاقتصادية. فقالوا إن مصر «ج.ع.م» تحملت نتيجة لزيادة حجم قواتها في اليمن، خصوصًا في عامي ١٩٦٤ و١٩٦٥، صرف أموال كثيرة نسبيًّا (سواء على القوات أو على القبائل اليمنية).

لكن الحقيقة أن معدل الصرف خلال السنوات الأربع لم يتعدَّ ٩٠ مليون جنيه مصري، حيث كانت ميزانية اليمن عام ١٩٦٦ هي ٢٠.٥ مليون جنيه كعملة محلية، إضافة إلى ١.٣ مليون جنيه عملة صعبة، أي أن مجموعها هو ٢١.٨ مليون جنيه، وهي أكبر ميزانية خلال أربع سنوات. وهذا المبلغ لم يؤثر على خطة التنمية في مصر «ج.ع.م» خلال هذه المدة بقدر المكاسب الاستراتيجية التي حققتها الحملة.

رابعًا: تأثير أحداث اليمن

أما الاستنزاف الحقيقي والخسائر المادية والمعنوية والنفسية، فقد وقعت على القوات المسلحة نفسها. ومن ثم تأثرت تأثرًا قاتلًا عندما دخلت معركة ١٩٦٧ مباشرة، ولم تكد تفرغ من مهمتها في مسرح اليمن.

ليس المقصود هنا تأثير الخسائر في الأفراد ضباطًا وجنودًا، الذين استشهدوا أو أصيبوا. إذ إن عددهم كان رمزيًّا، بل إن المصابين من الحوادث العادية والتحركات والمرض كانوا أكثر من مصابي عمليات العصابات التي تمت.

أما التأثير القاتل - الذي أقصده - فيكمن في المبالغة في تضخيم انتصارات الوحدات المصرية. وحتى روايات البطولات الفردية والترقيات الاستثنائية والنياشين والأوسمة التي منحت، كلها جاءت على عكس المقصود منها. فبينما كانت القيادة المصرية تريد رفع معنويات أفراد القوات المسلحة المصرية والشعب، فإن رد فعل هذه المبالغات كان الغرور القاتل، والثقة الفارغة بالنفس، والتقليل من شأن العدو الحقيقي، الأمر الذي أدى بالقوات المسلحة إلى تصديق ما يظهر في عناوين الصحف والإذاعات من مجد زائف، وكفاءة قتالية مظهرية.

لقد وصفت أجهزة الإعلام المصرية أحداث اليمن بأنها معارك، بينما هي في الواقع أعمال عصابات، وكان من الأجدر أن نسميها عمليات «تطهير» بدلًا من لفظ «عمليات حربية». إذ إن المعركة الحربية يلزم لها طرفا نزاع أو صراع، بينما ما حدث في اليمن هو صراع من جانب واحد فقط، خصوصًا إذا علمنا أن رجال القبائل المضادين ليس لديهم أي دبابة أو مصفحة أو مدفع ميداني، أو طائرة من أي نوع.

في نفس الوقت كتب القادة المصريون في اليمن تقارير تفيد بأن هذه الحالة هي أحسن مجال لتدريب القوات المسلحة على القتال العملي بالذخيرة الحية. وأضافوا أنه «تدريب دموي»، والحقيقة ليست كذلك على أي مستوى. إذ إن ما حدث هو تصادم بأسلوب العصابات ليس أكثر، ولم تتم أيٍ عملية عسكرية مشتركة بين

أسلحة مختلفة، إذ إن قوة العدو لم تستدع ذلك إطلاقا. وترتب على ذلك فقدان القوات المسلحة المصرية واجبها الحتمي وهو التدريب، ورفع كفاءتها القتالية على أسلوب العمليات المشتركة، وهي طبيعة المعركة المنتظرة مع العدو الحقيقي، إسرائيل.

لم يكن في مسرح العمليات أي نشاط جوي معادٍ. وعلى هذا لم يتم عمليًّا تدريب أي قوات للدفاع الجوي. وبذلك يمكن القول: إن السنوات الأربع السابقة مباشرة لحرب ١٩٦٧، لم يتم فيها تدريب جاد من أي نوع استعدادًا للمعركة الفاصلة مع العدو، وبالتالي لم تُعِد القوات نفسها للمعركة.

ولانشغال الدولة وقواتها في اليمن، لم تُجهز مصر «ج.ع.م» نفسها أو مسرح عملياتها المنتظر (سيناء) للمعركة. كما تعودت القوات على استهلاك الذخيرة بمعدل ضخم، كما حدث في اليمن، وهي عادة سيئة. إذ إن المخزونات وخطوط الدعم من الذخيرة، عادة تكون محملة على عربات نقل معدلات استهلاكها محسوبة تمامًا. وكسر عامل منها يخل بتوازن باقي المعدلات من المخزون أو الاحتياطي القريب أو الحملة اللازمة لها.

إلا أن أخطر خسارة عادت على القوات المسلحة المصرية هي إقحام صفات مخلة على تصرفات وأخلاق المقاتلين وهي:

١ - عدم الانضباط العسكري، وهي صفة اكتسبت في مسرح اليمن.

٢ - الوساطة والمحسوبية سعيًا وراء الراتب المضاعف واستغلال النفوذ لأغراض شخصية.

٣ - الاستهانة بالفاعلية الحقيقية لمطالب القتال، والإهمال في العناية بالأسلحة والاحتفاظ بالمعدات الحربية سليمة وصالحة.

ووصلت هذه الحالة المؤسفة إلى حد اقتراح الضباط المصريين في اليمن أن يطلبوا عقد امتحانٍ شهادة الثانوية العامة لأبنائهم وأقاربهم هناك. وانتقل جميع الراسبين مرتين وثلاثًا إلى اليمن، وأدوا الامتحان ليعودوا جميعًا إلى أرض الوطن ناجحين وحاصلين على شهادة الثانوية العامة بتفوق! فترتب على هذه الحالة كثرة الهمس عن المهمة القومية للقوات المسلحة في اليمن. وأشار هذا الهمس إلى اسم الرئيس عبد الناصر وضباط مكتب المشير في هذا الموضوع، الأمر الذي هز الثقة في بعض القيادات. وقد عولج الموقف بإحالة بعض الضباط الصغار إلى المعاش، وكان وراء ذلك كله الرائد علي شفيق صفوت، السكرتير العسكري للمشير عبد الحكيم عامر.

وهكذا فإن تأثير حملة اليمن السلبي على القوات المسلحة المصرية ترتب عليه دخولها معركة ١٩٦٧ وهي غير معدة إطلاقًا للحرب الحديثة، ناقصة التدريب، منخفضة المستوى، كفاءتها القتالية ضعيفة جدًّا، فاقدة للانضباط العسكري، ومعداتها التي استخدمت في اليمن غير مصانة.

ونتيجة لوضع وحجم وحالة القوات المسلحة المصرية في اليمن، تقدمت هيئة عمليات القوات المسلحة في عام ١٩٦٦ بدراسة وتحليل استراتيجي-عسكري عن توزيع قواتنا المسلحة في الاتجاهات الاستراتيجية المختلفة، ومنها الاتجاه الاستراتيجي لليمن، وتورُّط الحجم الكبير من القوات لمدة غير محددة من الزمن وغير معلنة. وقد انتهى التحليل إلى نتيجة مؤداها أنه لا يصح التورط في القيام

بعمليات عسكرية ضد إسرائيل في هذا الوقت، ولمدة قادمة، طالما أن قواتنا المسلحة متورطة بهذا الحجم في اليمن.

وقد وافقتُ على هذا التقرير ورفعته بمذكرة إلى المشير عبد الحكيم عامر قبل سفره إلى باكستان في زيارة عسكرية عام ١٩٦٦، بصفتي رئيسًا لأركان القوات المسلحة. ولا أعلم ماذا كان رأي المشير في هذا التقرير للآن، ولماذا رفض هذه النصيحة العلمية.

وتمر الأيام وأكلَّف في أواخر أغسطس عام ١٩٦٧، وبعد الهزيمة العسكرية، بتسلم الأوراق والخرائط السرية للغاية من خزينة منزل المشير عبد الحكيم عامر في الجيزة، وكانت المفاجأة أني وجدت هذا التقرير (دون أن يبدي المشير عامر عليه أي تعليق!).

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



الفصل الثاني الجبهة الداخلية

مقدمة

كانت ظروف وأحوال وحقائق الجبهة الداخلية المصرية تعكس أقرب صورة حقيقية لما كان يخبئه الدهر لهذه الجبهة في المستقبل القريب. وكان من الضروري أن يبحث المدقق لمعرفة حقائق وأصول دعائم الحكم وأسلوبه، كي يصل إلى مقومات الشعب، وعناصر قوته وضعفه، قبل أن يقترب حكامه من أي اختبار مصيري له.

فقد أصبح من الضروري أن أتعرض لمقومات الحكم وأسلوبه منذ الستينيات، وانعكاس ذلك على استراتيجية الدولة العسكرية، وإعداد الشعب والقوات المسلحة ومسرح العمليات الأساسي لمعركة حديثة مع إسرائيل، كان من السهل معرفة نتائجها قبل أن تبدأ.

كانت قمة الحكم في مصر «ج.ع.م» مكونة من الرئيس جمال عبد الناصر، الذي انتخبه الشعب بأغلبية ساحقة على أنه زعيم ثورة ٢٣ يوليو، التي غيرت الحياة السياسية والاجتماعية، وغيرت نظام الحكم ليكون جمهوريًّا.

كما انتقلت الدولة من سلطة الثورة إلى نظام رئاسي برلماني، بُني على نظام التحالف الواحد. وقدم الرئيس عبد الناصر ميثاق العمل الوطني، وأقبلت الدولة على تطبيق عدة تغييرات جذرية، اجتماعية وسياسية واقتصادية، دخلت في قالب اشتراكي.

بعد مدة معينة ترك مجلس قيادة الثورة بعض أعضائه، الأمر الذي خلف مرارات في نفوس من خرجوا. وغلب على الموجودين في الحكم مطلب الأمن لأنفسهم وللثورة.

وجاءت أحداث خارجية مثل الوحدة مع سوريا، ثم الانفصال، وصراع اليمن، بالإضافة إلى هجمات الدول الاستعمارية، لتزيد من الشقاق. وأصبح الصراع الداخلي بين أعضاء مجلس قيادة الثورة هو السمة البارزة، الأمر الذي استفحل بعد ذلك واستقر بين قطبي الدولة. وكان له تأثير مباشر وفعَّال على المعركة القادمة.

مجلس الرئاسة

إن تفاصيل ما أذكره هنا عن مجلس الرئاسة هو مضمون حديث تم بيني وبين الرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٦٨، وكنت في ذلك الوقت وزيرًا للحربية. كانت المناسبة هي عرض مشروعات قوانين، مطلوبة لأول مرة في تاريخ مصر، وهي وضع القوات المسلحة في وضعها الصحيح بالنسبة للدولة. في هذه المناسبة كشف الرئيس عبد الناصر عن بعض الأحداث التي كانت نقطة تحول كبيرة.

قال الرئيس إن فكرة تحديد اختصاصات ومسؤوليات القيادة السياسية، وفصلها عن اختصاصات ومسؤوليات السلطة التنفيذية كالوزراء ورؤساء الأجهزة بالدولة، نبتت عقب عملية الانفصال بين مصر وسوريا مباشرة. ونتج عن ذلك تشكيل مجلس الرئاسة في ٢٧/٩/١٩٦٢.

وطبقًا للقرار الجمهوري رقم ٢٨٧٤/١٩٦٢ القاضي بتشكيل مجلس الرئاسة، تحددت اختصاصاته في أن يمثل السلطة التشريعية، أي إقرار القوانين التي تعرض

على رئيس الجمهورية، وإقرار السياسة العامة للدولة، ومراقبة السلطة التنفيذية وقراراتها، وله أن يعدلها.

وكان الاسترشاد في ذلك الوقت بالدستور المؤقت القائم في مصر، والذي صدر عام ١٩٥٨، فقد أسند القرار الجمهوري إلى مجلس الرئاسة التخطيط والمتابعة لشؤون الحكم في مصر «ج.ع.م» إلى أن يصدر الدستور الجديد في مارس ١٩٦٤، ويتم انتخاب مجلس للأمة. وقد انعقد هذا المجلس الرئاسي في ٢٧/٩/١٩٦٢.

كان يتحتم في تطبيق هذه الاختصاصات أن يترك المشير عبد الحكيم عامر قيادة القوات المسلحة لقائد محترف يتحمل المسؤولية الدستورية، ويتعين بمعرفة القيادة السياسية كوزير للحربية وقائد عام للقوات المسلحة. ويتحتم عليه أن يُسأل ويستجوب أمام مجلس الأمة مثله مثل أي وزير آخر في الدولة. وكان الرئيس جمال عبد الناصر ينوي إسناد هذا المنصب إليَّ في ٢٣/٧/١٩٦٢.

ولم يكن هذا الإجراء مقصورًا على المشير عبد الحكيم عامر، بل ينطبق على باقي أعضاء مجلس الثورة الذين كانوا في ذلك الوقت يجمعون بين المناصب التشريعية والتنفيذية في الدولة.

وبعرض هذا المشروع على مجلس الرئاسة بواسطة الرئيس جمال عبد الناصر، وافق الحاضرون جميعًا، بمن فيهم المشير عبد الحكيم عامر. وبدأ الرئيس عبد الناصر يضع المشروع في قالبه التنفيذي تشريعيًّا ودستوريًّا، محاولة منه لإيجاد قيادة جماعية، بعد نجاح الانفصال السوري.

لكن المحلل المدقق يعرف أن الهدف الحقيقي للرئيس عبد الناصر هو إبعاد المشير عبد الحكيم عامر عن القوات المسلحة، وتمكين مجلس الرئاسة من القيادة والسيطرة عليها.

انقسام القيادة وصراع على السلطة أولًا: صراع السيطرة على القوات المسلحة

فوجئ الرئيس جمال عبد الناصر بعد يومين من هذا الاجتماع بشمس بدران - مدير مكتب المشير في ذلك الوقت - يخطره بأن المشير عامر غير موافق على القرار الذي سبق عرضه، ووافق عليه في اجتماع مجلس الرئاسة منذ يومين. وعندما تساءل الرئيس عبد الناصر عن سبب عدم حضور المشير عامر بنفسه لإبداء هذا الاعتراض، كان رد شمس بدران أن المشير سافر في رحلة بحرية في البحر الأحمر لعدة أيام.

في هذه اللحظة، علم الرئيس عبد الناصر أن المشير استنبط المعاني الكامنة وراء المشروع الجديد، وأن المشروع مات قبل أن يولد. بل أيقن أن الصراع تبلور إلى: من يسيطر على القوات المسلحة ويقودها؟ خاصة أنها القوات التي تعتبرها القيادة أداة التغيير الثوري.

في ذلك الوقت وقع العديد من الأحداث العلنية التي صعدت الصراع إلى السطح. إذ حاول أعضاء مجلس الرئاسة دون الرئيس جمال عبد الناصر دعوة المشير عامر للاجتماع في ٢٩/١١/١٩٦٢. وطلبوا منه تخويل المجلس سلطة التعيين والترقي في الرتب من العقيد فأعلى.

رفض المشير وانسحب من الجلسة، بل تعمد إظهار سيطرته على القوات المسلحة بأن قدم استقالته يوم ١/١٢/١٩٦٢، وأعلن ذلك داخل قيادة القوات المسلحة، ثم سافر غاضبًا إلى مرسى مطروح، وكانت هذه الاستقالة مذيلة بجملة تلفت النظر وهي أنه يرجو «ألا يبدر من أحد منهما ما قد يندم عليه مستقبلًا». وعندما وصلت هذه الأخبار إلى القيادات المقربة منه حدث تجمع للضباط ذوي الرتب الكبيرة في مركز القيادة العامة بكوبري القبة، فيما يشبه مظاهرة عسكرية للقيادات، تعبيرًا عن تمسكهم وإصرارهم على قيادة المشير عبد الحكيم عامر للقوات المسلحة، وشعر الرئيس عبد الناصر بخطر هذا الاتجاه، ووصل إلى حل وسط بعودة المشير إلى مكانه ليكون نائبًا للقائد الأعلى للقوات المسلحة، وظلت السلطات كما هي.

وقد كان لهذا الحادث أثره الفعَّال، إذ شعرت مجموعة المشير أنه بمثابة انتصار لها، وبقي صراع السلطة بين الرئيس عبد الناصر والمشير عامر قائمًا، ولكن تحت السطح.

ثانيًا: محاولات الرئيس عبد الناصر إقصاء المشير

لم تكن محاولة مجلس الرئاسة هي المحاولة الأولى للرئيس جمال عبد الناصر لإقصاء المشير عامر، بل سبقتها محاولتان لم تنجحا.

كانت المحاولة الأولى في عام ١٩٥٦، عقب العدوان الثلاثي على مصر، إلا أن هذه المحاولة لم تنجح لعدة أسباب. فقد كان عبد الناصر يظهر الحب للمشير، وفي نفس الوقت كان راغبًا في التخلص من بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة القدماء، أولًا متعاونًا مع المشير، كما أن عزل المشير في ذلك الوقت كان غير مناسب، في الوقت الذي حصلت فيه مصر على النصر السياسي والعالمي بعد فشل العدوان الثلاثي.

وكانت المحاولة الثانية في أكتوبر عام ١٩٦١، عقب عملية الانفصال مباشرة. وقد رغب عبد الناصر في إقصائه عن منصبه لإحساسه بمسؤولية المشير عن عملية الانفصال، وموقفه السلبي في عدم محاولة التصدي للانفصاليين وهو في دمشق. فلما أحس عبد الناصر بمدى حرج موقف المشير بوصفه نائبًا لرئيس الجمهورية، وقائدًا عامًّا للقوات المسلحة، والحاكم الشرعي للإقليم الشمالي (سوريا) - في ذلك الوقت - وهو مطرود من سوريا في طائرة إلى القاهرة. بالإضافة إلى كل هذا كانت تصرفات أعوان المشير أثناء معاونته في حكم سوريا التي لم تخلُ من أخطاء تمس السمعة، قد وصلت إلى علم عبد الناصر.

وعندما شعر المشير أن تقدير الرئيس للموقف سليم أبدى رغبته في الاعتزال وترك القوات المسلحة، وقام الرئيس بعرض رغبة المشير على زملائه أعضاء مجلس الرئاسة، ووافقوا جميعًا على اعتزال المشير.

رغم ذلك لم يصدر عبد الناصر قراره بعزل المشير لأنه أحس بأن هذه الخطوة قد تعطي فرصة أكبر للقوى الانفصالية والرجعية لتصعيد الإعلام ضد مصر «ج.ع.م» والتشهير بها. كما لم يكن الرئيس في ذلك الوقت قد أعد البديل الذي يحل محل المشير. ولم يكن راغبًا في إحلال أعضاء مجلس قيادة الثورة القدامى في هذا المنصب حتى لا يتكرر الخطأ مرة أخرى. كان عبد الناصر يرغب في تعيين ضابط

محترف ملتزم بالعسكرية فقط، وحائز على ثقة الرئيس شخصيًّا، وضاعت هذه الفرصة.

أما المحاولة الثالثة فهي محاولة مجلس الرئاسة التي سبق ذكرها، والتي تهادن فيها عبد الناصر مع المشير عبد الحكيم عامر. وكانت النتيجة انفراد المشير عبد الحكيم عامر بالسلطة تدريجيًّا من خلال قرارات جمهورية صدرت في الفترة من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٦.

ثالثًا: زيادة اختصاصات المشير في شؤون الدفاع

ابتداءً من عام ١٩٦٢ صدرت عدة تشريعات بقوانين أو بقرارات رئيس الجمهورية تثبت السلطة الفعلية، والتي تحولت إلى شرعية بعد صدور هذه القرارات. تركزت هذه السلطات في يد المشير عبد الحكيم عامر الذي ثبت مركزه، وارتفعت مكانته في القوات المسلحة على حساب رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة.

وأصبحت كل اختصاصات ومسؤوليات الدفاع عن الدولة، والسيطرة، والقيادة على القوات المسلحة من اختصاص المشير عامر.

فقد صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٨٧٨/١٩٦٢ الذي نص على أن:

يكون نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة مسؤولًا أمام رئيس الجمهورية وأمام مجلس الرئاسة عن القوات المسلحة، وكل ما يتعلق بها من الناحيتين الإدارية والعسكرية.

وبمقتضى هذا القرار أصبح رئيس الجمهورية كما أصبح مجلس الرئاسة الذي يشكل القيادة الجماعية، لا اختصاص لهما، وبالتالي لا صلاحيات لهما بالنسبة لشؤون الدفاع عن الدولة، ولا عن القوات المسلحة. كما تركت المسؤولية كلها بسلطاتها إلى المشير عبد الحكيم عامر نفسه.

بعد هذا القرار بعامين صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧/١٩٦٤ الذي نص على أن:

تنتقل اختصاصات وسلطات وزير الحربية المتعلقة بالقوات المسلحة، وكذلك اختصاصات وسلطات القائد العام، المنصوص عليهما في قرار رئيس ج.ع.م بالقانون رقم ١٦٢/١٩٦٢ إلى نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة.

تفصل ميزانية الجيش عن ميزانية وزارة الحربية. وتضم إلى ميزانية القوات المسلحة، كما يضم إليها ميزانية قطاع غزة.

وبذلك انفصلت القوات المسلحة عن وزارة الحربية الأم، بفصل الميزانية. وظل موقف الرئيس جمال عبد الناصر كما هو بالنسبة لزيادة الاختصاصات للمشير في شؤون الدفاع، كما يبدو من القرار التالي:

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٦/١٩٦٦:

يتولى السيد/ شمس بدران وزير الحربية معاونة نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة في ممارسة اختصاصاته وسلطاته ويكون مسؤولًا أمامه عما يفوضه فيه من شؤون القوات المسلحة من الناحيتين الإدارية والعسكرية.

ويعد هذا القرار مخالفا للدستور، حيث إن تحديد اختصاصات الوزير وسلطاته لم يصدر من رئيس الجمهورية، كما أصبح الوزير غير مسؤول أمام رئيس الجمهورية، بل الذي يسأله هو نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة.

ثم جاء بعد ذلك كله أخطر قرار تنظيمي في الدولة، والذي اعتبر نقطة تحول خطيرة وأدى إلى بروز نفوذ المشير قانونًا بحصوله على كل السلطات الخاصة بالقوات المسلحة. وقد قام المشير عبد الحكيم عامر بتسليم هذه المسؤولية الخطيرة وما لها من سلطات، بقرار واحد، إلى الوزير شمس بدران حسب القرار التالي:

قرار نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رقم ٣٦٧/١٩٦٦ بشأن تحديد اختصاصات ومسؤوليات السيد/ شمس بدران وزير الحربية:

مادة أولى: يتبع وزير الحربية أجهزة القوات المسلحة الآتية:

١ - كاتم أسرار حربية (وهو الذي يتولى شؤون الترقيات والانتدابات وشؤون الضباط).

٢ - إدارة القضاء العسكري (وهي التي تتولى المحاكمات والتحقيقات العسكرية).

٣ - إدارة المخابرات الحربية (المسيطرة على أمن القوات المسلحة).

٤ - إدارة الشؤون العامة.

٥ - إدارة التوجيه المعنوي.

مادة ثانية: يختص وزير الحربية بكافة الشؤون المالية والإدارية وشؤون الخدمات الطبية والعلاجية، وتتبعه الأجهزة المالية التي تعمل في هذا المجال ويصدر بتنظيمها وتحديد مهامها وأسلوب عملها قرار من وزير الحربية.

مادة ثالثة: تنقل تبعية الأجهزة المنقولة من وزارة الحربية إلى القوات المسلحة، بموجب قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧/١٩٦٤ إلى وزير الحربية وهي:

أ - مصلحة السواحل والمصايد وحرس الجمارك.

ب - المؤسسة الاقتصادية للقوات المسلحة.

ج - مكتب المستشار الصناعي بمدينة كولون بألمانيا ومكتب المستشار الصناعي الحربي بموسكو.

د - مكتب التنظيمات العسكرية.

كما صدر قرار آخر بتبعية جهاز التعبئة العامة والإحصاء إلى وزير الحربية، وعين على رأسه لواء من الجيش هو جمال عسكر. بالإضافة إلى ما سبق تم ارتباط بين وزير الحربية وكل من إدارة المخابرات العامة، ومباحث أمن الدولة، ووزارة الحكم المحلي لإتمام السيطرة العسكرية على المحافظات. كما تم ارتباط قيادي وتنظيمي بين وزير الحربية وبين قطاعات كثيرة في الدولة بحجة الاستفادة من خبرات العسكريين بتعيينهم رؤساء مجالس إدارات وأعضاء في أغلب مؤسسات وشركات القطاع العام؛ وارتباط مع وزارة الخارجية بتعيين بعض سفراء في الخارج من الضباط.

بالإضافة إلى ما سبق، تمت السيطرة على المدارس الثانوية والكليات الجامعية، بتعيين قيادة الحرس الوطني في مهمة تدريب واحتواء الطلبة سياسيًا، وبدخول الحرس الوطني، وهم ضباط في الجيش، في مهمة التدريب العسكري في المدارس والجامعات.

بهذه القرارات التنظيمية تمكن شمس بدران من السيطرة على عدة قطاعات في الدولة، بالإضافة إلى سيطرته على القوات المسلحة.

ثم جاء القرار الأخير والخاص بي كرئيس لهيئة أركان حرب القوات المسلحة، وكانت نتيجته حصاري من الناحية العملية. ويقول القرار الذي أصدره نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة برقم ١١٨/١٩٦٦:

١ - يدمج مكتب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ومكتب رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة في إدارة واحدة بالقيادة العليا للقوات المسلحة.

٢ - تنشأ إدارة جديدة تتولى أعمال الأركان حرب بالقيادة العليا برئاسة ضابط يسمى مدير الأركان بالقيادة العليا (أعلن اسم القيادة العليا لأول مرة ولم يكن له ذكر في الهيكل التنظيمي).

٣ - يستمر مكتب نائب القائد الأعلى للشؤون العامة (شمس بدران) في مباشرة اختصاصاته الحالية، ويسمى مكتب القائد الأعلى، ويتبع مباشرة لنائب القائد الأعلى للقوات المسلحة.

وبصدور هذا القرار مع الانتهاء من إنشاء وتكوين قيادة القوات البرية وحصولها على المسؤوليات والسلطات لكل من يرتدي «الكاكي»، وهو الزي العسكري، وتوزيع هيئات وإدارات وأركان القيادة العامة ورئاسة الأركان معًا في مكتب المشير وشمس بدران، أصبحتُ أنا ووظيفتي بدون مسؤولية قيادية أو سلطة، بل ومحاصرًا أيضًا من وجهة النظر الأمنية. وفي ظل كل تلك الظروف، لم يعد لي إلا الصبر والثقة الشخصية للرئيس عبد الناصر الذي اختارني لهذا المنصب.

تفاقم الصراع أولًا: نتائج ازدواجية السلطة

ونتيجة لتركز سلطات السيطرة على القوات المسلحة في يد شمس بدران، وازدواج السلطة في أجهزة التخطيط والإشراف التي كان يتولى مسؤولياتها المشير عبد الحكيم عامر وهي التدريب والعمليات، انتهى الأمر بوضع القوات المسلحة خارج الإطار الطبيعي لأجهزة الدولة المركزية.

برغم ذلك لم تعط وزارة الحربية هذا الواجب أي اهتمام، واقتصر الأمر على محاولة إعداد القوات المسلحة للحرب مظهريًا، وركزت الوزارة اهتمامها على أمور أخرى تؤكد بها سيطرتها على القوات المسلحة، مما عقد الأمور وأعاق القوات المسلحة طوال زمن السلم، وبالتالي فقد أثر على مهامها عندما بدأت الحرب.

فالقائد العام المشير عامر هو المسؤول عن تدريب القوات المسلحة وتخطيط وإدارة العمليات، بينما شمس بدران مسؤول عن شؤون الضباط من ترقية وتعيين، كما ركز بدران لديه إدارة الاستطلاع الاستراتيجي والتعبوي، وهو ما يخص العمليات

الحربية التي هي مسؤولية المشير، وكان لهذا الازدواج في المسؤوليات أثره المدمر على القوات المسلحة في المعركة.

كما أصبح القائد، وهو المشير، المسؤول عن التدريب القتالي للقوات، بينما أصبح شمس بدران مسؤولًا عن التدريب المعنوي والسياسي. وبرغم الارتباط النوعي الوثيق بينهما أدى هذا الازدواج في أجهزة الإشراف إلى حدوث انفصام واسع كانت له آثاره الضارة.

ثم جاءت اعتبارات الأمن التي استغلها شمس بدران في غير مفهومها لتقف عائقًا يعوق التدريب، وإعداد القوات للحرب. وكان هناك جهازان يصدران تعليمات، ويطلبان مهام متعارضة، كان طبيعيًّا أن تنال تعليمات الأمن النصيب الأكبر.

ومن هذا الوقت أصبحت تصرفات المشير تؤكد أنه يسعى إلى إبعاد الرئيس جمال عبد الناصر عن القوات المسلحة، بالرغم من سلطاته الدستورية والشرعية على هذه القوات. واعتقد المشير عامر أن الرئيس يسعى إلى السيطرة - وقيادة القوات المسلحة - وعزل المشير نفسه خصوصًا بعد تجربة الانفصال مع سوريا التي تسبب المشير عامر فيها.

اتخذ الرئيس جمال عبد الناصر من كل هذا موقفًا مهادنًا، وأصبح منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة، الذي هو رئيس الجمهورية أيضًا، منصبًا محدودًا جدًّا بالنسبة للقوات المسلحة.

وبمضي الزمن تزايدت سلطات ونفوذ المشير ومجموعته، بينما ظل الرئيس عبد الناصر مترقبًا بحذر تورط هذه المجموعة في أحداث كثيرة متشابكة، الأمر الذي سبب انزعاجًا وضيقًا للرئيس في مناسبات كثيرة.

ففي أواخر أكتوبر عام ١٩٦٠ عندما التزم الرئيس عبد الناصر بحضور مؤتمر أفريقي في الدار البيضاء، وقرر السفر بحرًا مع وفد مصري، الأمر الذي استدعى حراسة بحرية لسفينة الرئيس، «الحرية»، فتم تخصيص مدمرتين بحريتين من قواتنا البحرية للقيام بمهمة حراسة السفينة «الحرية»، ولكن عندما وصلتا إلى ساحل الجزائر تعطلت المدمرة الأولى، وفي اليوم التالي تعطلت المدمرة الثانية، مما اضطرهما إلى اللجوء إلى موانئ أجنبية، واستمرت السفينة «الحرية» وحدها، وعليها الرئيس والوفد إلى الدار البيضاء، الأمر الذي سبب إحراجًا كبيرًا للرئيس. وعندما عاد الرئيس أخطر المشير عن الإهمال الذي وقعت فيه قيادة القوات البحرية، وطلب إقصاء قائدها لمسؤوليته عن هذا الإهمال، وعدم وجود السيطرة القيادية، ولكن المشير عبد الحكيم عامر لم يذعن لطلب الرئيس.

وعندما تورط المشير وقوات كبيرة في اليمن عام ١٩٦٤ اضطر الرئيس للقيام بزيارة ميدانية لليمن لمعرفة الأبعاد العسكرية والسياسية التي وصلت إليها هذه العملية، وأبرزت الزيارة في وسائل الإعلام كما لو كان هناك وفاق بين الرئيس عبد الناصر والمشير في الاستراتيجية العسكرية، وفي أسلوب تحقيقها في اليمن، وذلك لصد الإشاعات والأقاويل التي سرت بين الضباط عمومًا في ذلك الوقت عن مهمة القوات المسلحة المصرية في اليمن.

وانتهى الوضع بالنسبة لمسؤوليات الرئيس إلى مجرد التوقيع على ترقيات الفريق والفريق أول فقط. أما باقي ترقيات وتنقلات وانتدابات وشؤون القوات المسلحة

كلها، فكانت تصدر ويصدق عليها المشير عبد الحكيم عامر ووزير الحربية شمس بدران.

ثانيًا: طغيان الأمن

وانتهت مشكلة الصراع على السلطة بتعيين الوزير الجديد للحربية، الصغير السن القليل الخبرة، شمس بدران، عام ١٩٦٦ إلى أخطر نتيجة شهدتها القوات المسلحة كما شهدها الشعب وأحس بها وهي «الأمن».

بدأت بأمن القوات المسلحة، واشتق منها أمن الثورة، ثم أمن الدولة، فأمن القائد، وهكذا دخل موضوع الأمن ليطغى على كل شيء إنتاجي أو فكري أو إعداد وتدريب في القوات المسلحة حتى عام ١٩٦٧.

كما نتج عن هذا المفهوم انفراط قيادة الثورة الجماعية، حيث أصبح القائد الدستوري الشرعي، جمال عبد الناصر، يدير شؤون الدولة ويسيطر عليها، عدا شؤون الدفاع والقوات المسلحة. كما ركز الرئيس اهتمامه الأكبر على شؤون السياسة الخارجية وتفرغ لها، بينما أصبح المشير عبد الحكيم عامر ومجموعته والقوات المسلحة هم القوة المؤثرة في شؤون الدفاع عن الدولة.

وقد جاء طغيان الأمن نتيجة طبيعية لاقتصار السلطة على أفراد رفع عنهم الشعب ثقته، وكان التهليل والترحيب من جملة الأفراد الانتهازيين الذين ركبوا موجة هذا الشقاق، وقد كان لهذه الحالة تأثيرها الكبير في معركة ١٩٦٧.

وارتضى جمال عبد الناصر مؤقتًا هذا الموقف الذي أظهر أن السيطرة الحقيقية في القوات المسلحة هي في يد المشير عامر ومجموعته. كما ظلت مظاهر الصداقة قائمة بينهما. ولم يقم الرئيس بأي إجراء ضد المشير سوى تعيين علي صبري رئيسًا لمجلس الوزراء بعد حركة الانفصال مع سوريا. وبقدر ما كان علي صبري مقربًا من الرئيس جمال عبد الناصر، فإنه لم يكن على وفاق سياسي أو شخصي مع المشير عبد الحكيم عامر.

ومنذ عام ١٩٦٥ بدأ الرئيس يوكل إلى المشير وأعوانه وإلى القوات المسلحة مهمات داخلية حساسة، مثل القضاء على الإقطاع، وتطبيق تحديد الملكية، والقضاء على الرأسمالية المستغلة، حيث رأس المشير لجنة تصفية الإقطاع بنفسه. وكان الأسلوب الذي اتبعه يمثل تجاوزًا للقانون، وامتهانًا للإنسانية، الأمر الذي كان له تأثير سيئ ومضاد للقائمين بالتنفيذ، وخاصة الشرطة الجنائية العسكرية، وهي قسم متخصص أنشئ حديثًا ضمن الشرطة العسكرية بالقوات المسلحة.

وقد قرر الرئيس عبد الناصر تعيين لجنة فنية لبحث ودراسة الشكاوى التي وردت إليه عن تجاوزات هذه اللجان، وتقرر تحويلها إلى لجنة سياسية رأسها كمال رفعت وزير القوى العاملة في ذلك الوقت.

وقررت اللجنة رفع الحراسة عن ٣٣٤ حالة على أن تبدأ إعادة الأرض والممتلكات إلى أصحابها في تاريخ أقصاه نوفمبر ١٩٦٧. وحتى وفاة عبد الناصر لم يتبق سوى ٢٥ حالة فقط لم تتم تسويتها بسبب الإجراءات الإدارية الطويلة والمعقدة.

كما أسند الرئيس عبد الناصر إليهم بعض المهمات الداخلية الأخرى مثل إصلاح مرفق النقل العام، والسيطرة على الجمارك بحجة إصلاحها، وغير ذلك. وعلاوة

على ما سبق، تم تكليف القوات المسلحة بسلطة التحقيق القضائي في قضية الإخوان المسلمين عام ١٩٦٥، وقام بالتحقيق فيها شمس بدران شخصيًّا، واستخدمت القوات المسلحة أجهزة أمنها الكثيرة والقوية، مثل إدارة المخابرات الحربية، الشرطة العسكرية، الشرطة الجنائية العسكرية التي فتحت لها مكاتب ومندوبين في معظم المحافظات، والقضاء العسكري، والسجن الحربي.

وقد استخدمت هذه الأجهزة أسلوب القسر والتجاوز على القانون في تطبيق وتنفيذ هذه المهمات، الأمر الذي سجل على القوات المسلحة وأجهزتها سلبيات، خاصة ضد أجهزة المباحث الجنائية العسكرية والشرطة العسكرية، التي أكسبها القانون رقم ٢٥/١٩٦٦ صفة الضبطية القضائية.

ثالثًا: قانون الخدمة العسكرية رقم ٢٥/١٩٦٦

استحدثت على هذا القانون في عام ١٩٦٦ بنود وفقرات جديدة، أدخلت المواطن المدني الذي يشترك في خصومة مع فرد عسكري بأن يقدم إلى محكمة عسكرية.

ويعتبر هذا القانون، الذي عرض على مجلس الأمة في مايو ١٩٦٦، وتم اعتماده في دقائق ودون أن يناقش، انتهاكًا شديدًا لحقوق المواطنين المدنيين.

وبعد زوال سلطة المباحث الجنائية، بل إلغاؤها بعد هزيمة ١٩٦٧، تعدل القانون ٢٥/١٩٦٦، برفع كل البنود، والفقرات التي تخص المدنيين، وذلك في يناير ١٩٦٨.

رابعًا: ردود فعل سيئة

كان لتدخل القوات المسلحة في الشؤون الداخلية للدولة بشكل غير مألوف، وما صاحب ذلك من إجراءات عنيفة تجاوزت كل الحدود، تأثيرات ضارة على القوات المسلحة نفسها، وعلى علاقتها بجماهير الشعب.

وعلى الرغم من أن المشير قام بالعديد من المحاولات لكسب ولاء القوات المسلحة لشخصه، بالاستجابة لرغبات وطلبات أفرادها المجاوزة للحد - مثل إعطاء الضباط أولويات للسكن في شقق الدولة، وصرف عربات مدنية، وغيرها من الامتيازات التي نسبت للمشير شخصيًّا - بغرض تقريب واحتواء القوات المسلحة وزيادة رواتب ضباطها وجنودها، فإن حالة الدولة لم تكن مواتية لمثل هذه التصرفات التي كان لها العديد من التأثيرات الضارة المتمثلة في:

١ - بروز سخط شعبي واضح على ما بدا من ظلم وتعسف في تصرفات القوات المسلحة وأجهزتها.

٢ - انشغال القوات المسلحة في مهمات غير منوطة بها أصلًا، مما شتت جهودها وجهود قائدها.

٣ - شملت السلبية معظم الضباط الذين ليس لديهم مقدرة الوصول إلى مكانة المقربين، فظلوا مع جنودهم يؤدون ما يطلب منهم من أعمال اكتسبت صفة السلبية المطلقة.

كما لم تنجُ القوات المسلحة من أسلوب القسر والإجراءات العنيفة، فكان الطرد والمحاكمات السرية، والإحالة إلى المعاش عن غير الطريق التأديبي، وهي إحدى

السلطات التي أضيفت إلى المشير، من نصيب عدد كبير من ضباط القوات المسلحة.

وقد تأثرت القوات المسلحة تأثرًا سلبيًّا بكل هذا، إذ ضعفت القدرة القتالية لها رغم التسليح الروسي الضخم، وتفشى بين أفرادها عنصرا الخوف والسلبية، بالإضافة إلى التظاهر بالولاء الشخصي للمشير ومجموعته. وطغت المظهرية على الفاعلية الحقيقية.

بالإضافة إلى ما سبق، فقد عثرتُ على كشف بأسماء تنظيم سري داخل القوات المسلحة تحت قيادة شمس بدران، في خزينة القيادة العليا بعد الهزيمة، كانت معظم أسمائه من دفعة عام ١٩٤٨ التي ينتمي إليها شمس بدران، وكان الهدف من هذا التنظيم إمداد شمس بدران بالمعلومات عن الضباط والجنود، وضمان ولائهم له وللمشير عبد الحكيم عامر.

أما على مستوى القمة فقد كان رد فعل هذا الصراع الشخصي بين الرئيس عبد الناصر والمشير عامر كبيرًا ومؤثرًا على مستقبل مصر «ج.ع.م» نفسه. فبينما كان الرئيس والمشير متفقين على الأهداف القومية والوطنية، إلا أن أسلوب تحقيق هذه الأهداف كان مختلفًا من وجهة نظر كل منهما.

كان عبد الناصر يرى تحقيق الأهداف القومية في الصراع العربي-الإسرائيلي في بناء قوة ردع حقيقية مرتكزة على قاعدة سياسية واقتصادية متينة، والتحرك السياسي عربيًّا وعالميًّا استنادًا إلى قوة الردع هذه، مع تفادي الصدام المسلح في حالة عدم ضمان نتائجه - إلا إذا حدث اضطرارًا كدفاع عن النفس - ومن هذا المنطلق كان اضطراره لتعبئة وحشد القوات في سيناء لردع إسرائيل عن تهديدها لسوريا. كان عبد الناصر على يقين من أن الصدام المسلح مع إسرائيل آتٍ لا ريب فيه، ولكنه لم يكن مطمئنًا إلى أن حالة قواتنا المسلحة في ١٩٦٧ هي أنسب الحالات لخوض هذا الصراع.

أما المشير عبد الحكيم عامر فرغم اتفاقه مع عبد الناصر حول الأهداف الوطنية والقومية، إلا أنه كان، في رأيي، متلهفًا على حسم الصراع مع إسرائيل بصدام مسلح كان يتصور أن قواتنا المسلحة مستعدة له في عام ١٩٦٧، رغم أنها لم تكن قد انتهت بعد من مسرح العمليات في اليمن. كان يريد نصرًا سريعًا بواسطة القوات التي يقودها تأكيدًا لقدرته وتعويضًا عن فشله في مواقف سابقة.

نتيجة الصراع

كانت نتيجة الصراع الخفي بين الرئيس عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر في سنوات ما قبل معركة يونيو ١٩٦٧، تمزق وحدة القيادة الجماعية وانفصالًا في صنع القرار المصيري للدولة، واختلاف الفكر في التطبيق. فكان الرئيس عبد الناصر يحكم ويسيطر على الدولة والشعب، والمشير عبد الحكيم عامر ومجموعته تسيطر على القوات المسلحة التي خرجت عن الإطار الطبيعي للدولة. وبالرغم من ذلك فقد حافظ كل من الرئيس والمشير على بقاء العواطف المتبادلة بينهما على ما هي عليه ولو ظاهريًّا، حتى لا ينتقل الصراع إلى الجماهير، وكانت أبرز نتيجة ظهرت من هذا الصراع أن أحدًا منهما لم يتمكن من معرفة القدرة القتالية الحقيقية للقوات المسلحة إلا بعد أن تورطت في إجراءات المعركة.

واستكمالا للصورة الشاملة للموقف قبل الهزيمة لا بد من التعرض بشيء من التفصيل لما كانت عليه القوات المسلحة من الناحية التنظيمية والاستراتيجية والتعبوية والتكتيكية، مما سيوضح أن هذه القوات لم تُعد أصلًا للقتال. بل سيوضح أنه كان يمكن التنبؤ بكل ما سيحدث من قبل وقوع المعركة.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



الفصل الثالث التخطيط والإعداد والسيطرة

قيادة موحدة وليست جيوشًا موحدة

في مارس عام ١٩٦٤ تم تعيين الفريق أول علي علي عامر قائدًا عامًّا للقيادة العربية الموحدة، التي أنشئت بقرار من مجلس الرؤساء والملوك العرب في نفس السنة. كما صودق على الهيكل التنظيمي لهذه القيادة الذي شُكل من ضباط كبيري الرتب، من كل الدول العربية في مجلس الدفاع العربي المشترك.

واعتُبرت هذه القيادة - نظريًّا - الجهاز التنفيذي لهذا المجلس، الذي كان يتكون من وزراء الخارجية والدفاع للدول العربية. لكن انتحى الفريق علي علي عامر بقيادته مستقلًّا عن أجهزة الجامعة العربية، وصمم على عرض موضوعاته ومشاكله على مجلس الملوك والرؤساء العرب نفسه.

قامت هذه القيادة بوضع مخطط عسكري «دفاعي» هدفه توحيد الجهود العسكرية للدول العربية كلها ضد إسرائيل. واستدعت هذه الخطة إنشاء جبهتين مستقلتين. الجبهة الشرقية: سوريا، الأردن، وما يدعمها من قوات العراق، السعودية؛ الجبهة الجنوبية: مصر، تدعمها قوات رمزية من الجزائر والسودان. إلا أن هذه القيادة لم تحقق أي إنجازات على المستوى الواقعي العملي.

وكان الفريق عبد المنعم رياض، الذي عين رئيسًا لأركان هذه القيادة، هو المحرك الفعلي لنشاطها في أغلب دول المواجهة ما عدا مصر. إذ إنه كان شبه مبعد عن القوات المصرية لأنه ليس مقربًا من المشير ومجموعته.

إلا أنه قبل بدء المعركة في ١٩٦٧ اختير ليكون مندوب المشير عبد الحكيم عامر في «القيادة المتقدمة» - وقد أطلق هذا الاسم على القوات الموجودة في عمَّان والتي كان معها بعض كتائب الصاعقة المصرية.

وبناء على ذلك فإن اسم «القيادة الموحدة» كان رمزيًّا فقط وغير مؤثر في وقت السلم أو في وقت الحرب. فلم يكن هناك أي دور فعَّال للفريق أول علي علي عامر، ولقيادته الموحدة، بسبب عدم وجود سلطات حقيقية لهذه القيادة، تستطيع من خلالها السيطرة وقيادة الجيوش العربية التي خطط لها فيما قبل عام ١٩٦٧. إذن فقد كانت مجرد قيادة موحدة دون أن يكون لها جيوش موحدة.

التخطيط والتنسيق

بالرغم من وجود اتفاقية ثنائية عام ١٩٦٦ بين مصر وسوريا للدفاع المشترك ضد عمليات التوسع الإسرائيلي، فإن عملية التنسيق لم تتعدَّ التخطيط النظري.

وضعت خطط تبادلية كثيرة، أغلبها خطط دفاعية ووقائية، اتفقت عليها بنفسي مع رئيس أركان القوات السورية اللواء أحمد سويدان. وكان من ضمن هذه الخطط قيام إحدى الدولتين بهجوم جوي على مطارات العدو في حالة اعتداء إسرائيل على إحدى الدولتين. ولكن لم تُنفذ أي من هذه الخطط عندما حان الوقت لتنفيذها.

بل أستطيع أن أقول إن موضوع التنسيق العسكري بين أي قوتين عسكريتين عربيتين ليس أمرًا عمليًّا إطلاقًا، دون قيادة موحدة تسيطر وتقود، وتأمر كلًّا من القوتين في وقت واحد.

كان اندفاع مصر بعد نجاحها السياسي عام ١٩٥٧، واستغلالها لهذا النجاح في إقامة الوحدة مع سوريا (١٩٥٨-١٩٦١)، ثم تأييدها السياسي والعسكري لليمن (١٩٦٢-١٩٦٧) قد جعل الاستراتيجية السياسية تتفوق وتظهر آثارها لا في المنطقة العربية فقط، بل في دول العالم الثالث أيضًا.

وكان من أبرز النتائج الإيجابية للاستراتيجية السياسية، ما قامت به من اتصالات ناجحة أدت إلى الدعم العسكري الشرقي من الاتحاد السوفيتي، في أول صفقة أسلحة كبيرة من تشيكوسلوفاكيا، وبدأت القوات المسلحة المصرية من عام ١٩٥٨ في تغيير أسلوب التدريب والقتال والإعداد على النهج الشرقي، والذي استغرق سنوات.

ولم تظهر استراتيجية عسكرية محددة لمصر إلا بعد أن اتفق ملوك ورؤساء العرب، عندما بحثوا مشروعات إسرائيل لتحويل مياه نهر الأردن عام ١٩٦٤، على هدف مبدئي هو «العمل على منع إسرائيل من التوسع». وهنا كلفت القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية قيادة المنطقة العسكرية الشرقية بوضع الخطة قاهر الدفاعية.

ولم يتبع ذلك استكمال أو تخطيط إعداد الدولة أو الشعب أو مسرح العمليات للمعركة خاصة في الاتجاه الاستراتيجي الرئيسي، وهو سيناء. فقد اقتصر إعداد المسرح على الآتي:

١ - إعداد وتجهيز النطاق الأول الدفاعي فقط حسب الخطة قاهر التي كانت موضوعة. أما باقي النطاقات والعمق التعبوي فلم تجهز.

٢ - تم تجهيز ٤ كباري فقط، بالإضافة إلى المعديات في الشط جنوب البحيرات، شمال البحيرات بالإسماعيلية.

٣ - لم تجهز سوى أربعة مطارات هي: السر، العريش، المليز، وبئر تمادا، لكن بدون ملاجئ أو دشم، وكل مطار به ممر واحد فقط.

٤ - جهزت مسبقًا آبار للمياه في: الحسنة، تمادا، المنشرح، أم قطف، ونخل، بالإضافة إلى وضع ٦٠ خزان مياه، ومد خط أنابيب مياه من الإسماعيلية حتى جفجافة، وامتد منه فرع إلى وادي المليز.

٥ - تم وضع كابلات أرضية للتلفونات على المحاور الرئيسية، لخدمة القوات البرية والجوية، كما دعمت بمحطات تقوية، وأنشئ سنترال في العريش.

إن القيادة والسيطرة على شؤون الدفاع عن الدولة لم تكن متوفرة. ولعل الدليل على هذا هو عدم وجود أي تشريع دستوري في مصر «ج.ع.م» حتى عام ١٩٦٧، يبين السلطات والمسؤوليات والاختصاصات والواجبات في شؤون الدفاع عن الدولة، سوى اسم «مجلس الدفاع الوطني».

كما لم تهتم القيادة العسكرية بإعداد القوات المسلحة للحرب الاهتمام الكافي، وهو من الأسس الذي تبني القيادة السياسية عليه قرارها للدخول في صراع مسلح مع العدو.

وجاء التصنيع المحلي للتسليح والذخيرة ضمن مشروعات البلاد، بل كان باكورة التطور الصناعي والاجتماعي في مصر «ج.ع.م». وخصصت له ميزانية ضخمة على توالي السنين، حتى أنشئت وزارة سميت وزارة الإنتاج الحربي.

ثم برزت فكرة تصنيع صواريخ بعيدة المدى، وطائرات مقاتلة حديثة، وأنشئت مصانع لهذا الغرض، كما أنشئت ميادين تجريبية لها، وسميت الصواريخ بـ«القاهر والظافر والرائد». كما بُدئ بتصنيع محرك الطائرة المقاتلة، ووصلت المسألة إلى الاتفاق المشترك مع الهند على تبادل التصنيع في الطائرات المقاتلة، ويقضي هذا الاتفاق بأن تصنع مصر «ج.ع.م» محرك الطائرة وتصنع الهند جسمها.

لكن بالرغم من هذا المجهود، ومحاولات الخبراء الألمان الذين عملوا سرًّا، وصرف مبالغ كبيرة بالعملات الصعبة على هذه المشروعات، وقيام الدعاية الإعلامية بواجبها إلى درجة مرور هذه الصواريخ في الاستعراض السنوي العسكري يوم ٢٣ يوليو الموافق تاريخ قيام الثورة، فإن هذه المشروعات كلها فشلت فشلًا ذريعًا، وخسرت الدولة خسائر مادية كبيرة بسبب عدم دراسة المشروعات اقتصاديًّا، وضرورة عرضها على مجالس متخصصة ليس لها هدف سوى مصلحة الدولة العليا.

الارتجال في التعبئة

وحتى التعبئة العامة - وهي واجب عدة أجهزة في الدولة تتعاون كلها لإعداد الاحتياطي العام من حيث استدعائه، إعداده، تدريبه، تكاليفه، وغير ذلك من الأمور التي تؤثر على مرافق الدولة كلها - لم يكن لها وجود سوى على الورق فقط.

فقد وضعت خطة تعبئة عامة صودق عليها من المشير عبد الحكيم عامر عام ١٩٦٥، ولكنها كانت محدودة الهدف والحجم، ولم تتم تجربتها أو التدريب عليها، ولو مرة واحدة.

كما أنها وضعت على أساس حجم معين للقوات المسلحة، لتنفيذ خطة دفاعية معينة، كانت موضوعة في ذلك الوقت تحت اسم كودي «القاهر»، لكن عندما بدأت عملية الحشد في ١٤/٥/١٩٦٧، تم تغيير الخطط العسكرية عدة مرات خلال فترة الحشد للقوات في سيناء، وعلى ذلك لم تستطع خطة التعبئة الموضوعة مجابهة الطلبات الزائدة عن المخطط في الأفراد والمهمات والمعدات والتسليح والعربات والأجهزة، وغير ذلك من المطالب التي أمر المشير عبد الحكيم عامر بتجهيزها فور بدء التعبئة والحشد يوم ١٥/٥/١٩٦٧.

وكان الشره القيادي في طلب المزيد من الأفراد - أي أفراد، حتى ولو لم يكونوا مدربين أو مقاتلين - لمواجهة التغيرات الجديدة التي طرأت فجأة، فكان الارتجال هو السمة المميزة لعملية التعبئة.

جاء هذا الارتجال استجابة لأوامر ارتجالية سريعة ومفاجئة من المشير عبد الحكيم عامر بدعوى أن مصر «ج.ع.م» يمكنها أن تحشد ٢ مليون فرد، وهم جملة الرجال القادرين على القتال في مصر حسب ظنه. وهكذا تم حشد الرجال الذين لم يدربوا منذ عام ١٩٥٦، وهو تاريخ آخر مجابهة مع إسرائيل تمت فيه تعبئة عامة. كما لم يوضع أي فرد سبق له أن عمل في وحدة ما، في نفس المكان الذي كانت له خبرة سابقة فيه.

وليس غريبًا في هذه الحالة، بعد أن يصل الأفراد من قراهم ويرتدوا الزي العسكري، أن نجدهم وقد اصطحبوا ملابسهم العادية (جلباب أو قميص وبنطلون مدني) في طريق حشدهم في سيناء. وهو ما يدل بوضوح على عدم انضباط الجنود وانخفاض روحهم المعنوية، وإن ذكرى ما حدث في عام ١٩٥٦ ما زالت ماثلة في أذهانهم.

فشل القيادة والسيطرة

على مستوى القوات المسلحة، فإن المركزية المطلقة في السلطة، وفي السيطرة، وفي القيادة، كانت في يد فرد واحد فقط هو المشير عبد الحكيم عامر، يعاونه وزير الحربية شمس بدران، وأفراد مكتب المشير الذين كانوا يمثلون سكرتارية أكثر منهم جهازًا فنيًّا.

وكان مديرو مكتب المشير على التوالي منذ تعيينه قائدًا عامًّا للقوات المسلحة هم: صلاح نصر، عباس رضوان، ثم شمس بدران، وعلي شفيق صفوت. وقد تم فيما بعد تعيين الأول مديرًا للمخابرات العامة والثاني وزيرًا للداخلية والثالث وزيرًا للحربية.

من هنا كان لتوجيه المشير وأوامره ورغباته فعل السحر داخل القوات المسلحة. وكان جميع القادة قبل أن يقبلوا على أمر أو حتى يفكروا فيه، يتحسسون رغبة المشير أو اتجاهاته نحو هذا الأمر.

ولم يكن للقيادة العامة للقوات المسلحة أي أجهزة تخطيط أو متابعة. فاقتصرت القيادة العامة - وهي رأس القوات المسلحة - على وجود فرد قوي مسيطر صاحب الشأن كله.

حتى رئاسة الأركان العامة، وهو المنصب الذي كنت أشغله - ومعها أجهزتها المختلفة للتخطيط والمتابعة - بالرغم من وجودها تحت قيادتي اسمًا، فإن تعليماتها نتيجة ازدواجية السلطة - كما ذكرنا - كانت تصدر وتنبع من المشير نفسه أو من وزير الحربية.

علاوة على أن الصلاحيات المحدودة لرئاسة الأركان الفعلية لا تطبق إلا على القوات البرية فقط. أما سيطرتها أو حتى التنسيق مع القوات البحرية والجوية والدفاع الجوي فكانت أمرًا بعيدًا جدًّا.

نتيجة لهذا لم توجد أي أجهزة حقيقية تخطط وتتابع التطور المطلوب لرفع كفاءة وقدرة القوات المسلحة. ومهما تكن كفاءة أي فرد، فإنه لا يمكنه وحده أن يقود ويسيطر على القوات المسلحة، بل لا بد من وجود السلطة وأسلوب السيطرة أيضًا لكل الأجهزة المذكورة، بالإضافة إلى جهاز المتابعة والتفتيش الذي يمكنه، بحكم عمله، أن يرى ويباشر ما يدور حقيقة في القوات المسلحة وينقله نقلاً أمينًا لنائب القائد الأعلى للقوات المسلحة.

بالرغم من هذا الخلل في السلطات فإن القادة أنفسهم كان بإمكانهم أن يباشروا مهمة قيادتهم لقواتهم، ويراعوا ضمائرهم في نقل الحسن والسيئ معًا للمشير. لكن ما كان يحدث هو إظهار الجيد من الفعل والقول بالنسبة لقواتهم فقط. ويظل المشير، المسؤول عن القوات المسلحة والمسيطر الوحيد عليها، غير واعٍ بحقيقتها وقدرتها وكفاءتها طوال أعوام ما قبل ١٩٦٧. بينما أخذ جهاز المخابراتُ الحربية في ملء

هذا الفراغ الموجود، بواسطة أسلوب غير أمين في التحري عن الضباط والقادة. وبالطبع لم يكن قادرًا على إظهار كفاءة وقدرة القوات المسلحة بقدر ما كان يركز على الأفراد من وجهة النظر الأمنية.

أصبحت التقارير الخاطئة ترفع من هذا الجهاز إلى المشير عبد الحكيم عامر رأسًا، مع رفع صورتها فقط إلى وزير الحربية شمس بدران دون تعميمها على باقي القادة أو الأسلحة. فكانت كلها تقارير أمن على الأفراد بالقوات المسلحة، ومن وقت لآخر كانت تختلق واقعة ويتم فيها تسجيل ملفق لبعض أفراد القوات المسلحة لإثبات تهمة تآمر على المشير، تنتهي بتهمة تآمر على نظام الحكم. حكمة ذلك أن يبقى جهاز المخابرات الحربية (القسم الخاص) نشطًا وأمينًا، فينضم إلى أهل الثقة والمعرفة لدى المشير.

وفي ذلك الوقت ظهر في القوات المسلحة بعض الضباط، الذين أمكنهم التقرب إلى المشير عبد الحكيم عامر ووزير الحربية شمس بدران بطريقة أو بأخرى، وأطلق عليهم لقب «أهل الثقة». وأصبح هؤلاء بالنسبة للقوات المسلحة مصدر معلومات موثوقًا به، ينقلونها عن أفرادها صدقًا أو كذبًا، مؤداها أن تثبت أقدامهم، وترفع قدرة المشير عامر الذاتية.

وكان على هؤلاء الاختلاط بأفراد القوات المسلحة ونقل ما يعن لهم عما يحدث أو يقال بين صفوف أفرادها قادة وضباطًا وجنودًا. وانتهى هذا الحال إلى تدوين تقارير سرية، تكتب بخط اليد وتسلم أو ترسل إلى وزير الحربية شمس بدران. وبذلك وصل هؤلاء «أهل الثقة» إلى رتب القيادة للتشكيلات الميدانية، ومارسوا هذه القيادات، إلى أن تم الحشد الحقيقي في سيناء وأصبحت البلاد على شفا حرب مع إسرائيل.

في هذه اللحظة اضطر المشير عبد الحكيم عامر وشمس بدران إلى تغييرهم، وعينوا بدلًا منهم ضباطًا آخرين لهم دراية أفضل بالقتال، لكن جاء ذلك متأخرًا، أي أن التشكيلات الميدانية، وخاصة القوات البرية، أعدت للقتال على أيدي قادة غير متخصصين، ودخلت هذه التشكيلات المعركة في اليوم التالي على أيدي قادة آخرين لا يعرفون ضباطهم وجنودهم. صدر قرار هذا التغيير في الأسبوع الأخير من مايو ١٩٦٧، وتم تنفيذه حتى ٥/٦/١٩٦٧، يوم بدء القتال.

قائد دون قيادة

حتى بدء القتال مع إسرائيل في ٥/٦/١٩٦٧، لم تكن للقوات المسلحة قيادة موحدة. كان القائد موجودًا بشخصه وبقوته الذاتية، ولكن بدون قيادة تمكنه، من خلال أجهزتها المتخصصة والمختلفة، من تنفيذ ومتابعة توجيهات القائد العام إلى التشكيلات والوحدات الميدانية والإدارية والفنية بالقوات المسلحة.

بل وصلت الحالة إلى درجة أن قيادات القوات المسلحة، وقيادات المناطق والاتجاهات والمحاور، اعتادت ألا تنفذ أمرًا ما، إلا إذا شاهدت توقيع المشير شخصيًّا في شؤون العمليات وفي التدريب، أو إمضاء شمس بدران في الشؤون الأخرى لهذه القوات. أما الأوامر والتعليمات التي تصدرها رئاسة الأركان لمختلف فروع القوات المسلحة، فكانت موضع عدم ثقة.

إن أفرع القوات المسلحة الرئيسية في ذلك الوقت كانت: القوات البحرية، والقوات الجوية، والدفاع الجوي، والقوات البرية، وقوات السواحل، وقوات الحدود، وقوات قطاع غزة (مصرية-فلسطينية تحت الإدارة المصرية). كانت كل من هذه القوات تعمل منفردة، دون وجود أي تنسيق أو تعاون مشترك بينها. كان قائد كل قوة يريد أن ينفصل بقواته، وأن تكون له وحده سلطة السيطرة والقيادة، لا يقبل أن يمد يد المساعدة المشروعة لغيره من أفرع القوات المسلحة، إلا بأمر من المشير شخصيًّا. وعلى ذلك دخلت القوات المسلحة المعركة، وليس في مفهومها أي تشريع أو توجيه عن كيفية إتمام تنسيق التعاون في القتال، وهو الأمر الذي كان يأمل المشير أن يحققه بنفسه قبل ظهر يوم ٥/٦/١٩٦٧. غير أن القتال بدأ فعلًا، والقوات المسلحة لم تتسق وتنتظم التعاون بينها. كما أن كل القوات التي بدأ حشدها وتمركزها في سيناء منذ ١٤/٥/١٩٦٧ لم تكن تعلم واجباتها بالضبط، بسبب عدم إعطائها مهمات قتالية محددة.

وكان تعييني في مارس ١٩٦٤ رئيسًا لهيئة أركان حرب القوات المسلحة، خلفًا للفريق أول علي علي عامر، مفاجأة لي شخصيًّا. وكان موقفي الموضوعي خلال ممارستي للمهمات الرمزية القليلة طوال مدة عملي بهذا المنصب غريبًا، إذ إنني لا أتذكر أنني قمت خلال هذه الفترة بعمل ما في القوات المسلحة. وكنت صابرًا، لثقة وأمل الرئيس عبد الناصر في شخصي من جهة، ورغبة المشير عامر وحرصه على سحب مسؤولياتي وسلطاتي من جهة أخرى.

أذكر أنه لم يبق من مهمات وظيفتي سوى تكرار الأمر، أو التوجيه، أو التعليمات، أو تفسيرها وإعادة طبعها وتوزيعها على القوات المسلحة. وحتى التنسيق بين أفرع القوات المسلحة الرئيسية في وقت السلم كان مستحيلًا، بسبب ترتيبي في أقدمية الرتب بين القادة. إذ كان الفريق أول سليمان عزت قائد القوات البحرية، والفريق أول محمد صدقي محمود قائد القوات الجوية والدفاع الجوي، والفريق أول محمد فؤاد الدجوي قائد السواحل، والفريق أول يوسف العجرودي قائد قطاع غزة، أقدم مني. فكانت صفة الأمر ووزنه مني شخصيًّا غير مقبول لديهم، الأمر الذي استحال معه دخولي في موضوع القيادة أو السيطرة، أو حتى التنسيق بالنسبة لهؤلاء القادة جميعًا. ولم يبق من القادة البارزين سوى الفريق أول عبد المحسن كامل مرتجي قائد القوات البرية، إذ كان القائد الوحيد الأحدث مني، وحتى هو قد استبان الوضع، وأخذ يطالب لنفسه بسلطات وصلاحيات للقيادة والسيطرة والإدارة على قواته البرية، أشبه بما كان يتمتع به فعلًا كل من قائدي القوات البحرية والجوية.

وحتى ضباط مكتبي الخاص تم إدماجهم في مكتب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، فتم تعيين اللواء علي عبد الخبير مديرًا للأركان العامة بالقيادة العليا للقوات المسلحة، وبذا فقدتُ أداة التنفيذ الخاصة بعملي. وكان العرف قد جرى في القوات المسلحة على أن يكون رئيس الأركان من ضباط المشاة، على اعتبار أنهم أكثر عددًا، وهو تقليد كان سائدًا قبل الثورة ثم استمر بعدها. ولم يتغير هذا الوضع إلا عند تعييني رئيسًا للأركان، فأنا من سلاح المدفعية، ولم يكن تعييني في هذا المنصب تخطيطًا من القيادة العسكرية، بقدر ما كان ترضية لرغبة الرئيس جمال عبد الناصر. لكن بعد تعييني بدأت اختصاصات وسلطات هذه الوظيفة العملية تتحول بالتدريج إلى جبهات أخرى.

والغريب في الموضوع، أنه بقدر ما كان المشير يظهر لي رغبته في سماع آرائي، ويصر على بقائي معه أكثر من الوقت المألوف للمقابلات عادة، بقدر ما كان يتجاهل - في التنفيذ - هذه الآراء والأفكار.

وكانت تحتدم داخلي صراعات نفسية متلاحقة، عندما أجد تيار الانهيار في القوات المسلحة يزداد، نتيجة إصدار المشير لتوجيهات أعلم أنها استجابة لآراء شمس بدران أو أصدقائه من ضباط القوات المسلحة: كتسليح وحدات الصاعقة بأسلحة ثقيلة، وهي أبعد ما تكون عن تنظيمها الأصلي، بل غير مطلوبة في مهماتها القتالية، ثم أُعلن بعد ذلك أن هذا التسليح لأغراض الأمن؛ أو الإصرار على تمركز وحدة مدفعية ميدان مضادة للدبابات ثقيلة العيار في مكان ما في ألماظة خارج تشكيلها الأم، وتعديل أسلوب السيطرة عليها لتكون تحت القيادة المباشرة لمدير المدفعية، لأغراض الأمن أيضًا، وضد احتمال قيام وحدات دبابات من معسكر قريب بأعمال مضادة لنظام الحكم. وهكذا تدنى مفهوم القوات المسلحة نتيجة لهذه الظروف والحوادث، إلى مفهوم قوات مسلحة لأمن الثورة، أكثر منها قوات مسلحة تجيد القتال الحديث قيادة وتنظيمًا وتدريبًا، وحل أمن الثورة مكان رفع القدرة والكفاءة القتالية.

فضلت إزاء هذه الحالة السلبية أن أرحب بالرحلات والزيارات الخارجية، فقمت فعلًا بزيارة يوغوسلافيا، والهند، وبعضِ الدول الغربية، والدول الأفريقية، التي كانت تدعوني لزيارتها. كل ذلك كان قتلًا للوقت، وبعدًا عن الظروف التي كانت حولي خلال مدة وجودي في مركز رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة.

وأيقنت أخيرًا أن تعييني في هذا المركز ما هو إلا جزء من خطة كبيرة تخص أمن القوات المسلحة. كما أحسست بأن الثقة كانت متوفرة بل ومؤكدة من الرئيس عبد الناصر، بينما هي مفتعلة وغير حقيقية من المشير عامر. وحتى بدء القتال في ٥/٦/١٩٦٧ كانت حدود أعمالي ونشاطي في مهمات القوات المسلحة محض شكلية.

البيروقراطية العسكرية

التصق هذا الداء بالقوات المسلحة المصرية بعد نجاح ثورة يوليو ١٩٥٢، بهدف إظهار سيطرتها ونفوذها، فهي مفجرة الثورة وأداة التغيير فيها، وبعد استقرار الحكم على أكتاف القوات المسلحة ظهرت البيروقراطية العسكرية كأسلوب في دفع عجلة الثورة نحو الإنجازات السياسية والاجتماعية. ولكن كان رد الفعل الأول لتطبيق الأسلوب البيروقراطي على القوات المسلحة نفسها، فخرجت عن مهمتها الأساسية وهي الإعداد للقتال، وركزت على زيادة السيطرة والنفوذ، وكانت التقارير والبيانات الخاطئة، التي ترفع إلى القيادة العسكرية والسياسية، تشيد بقدرة القوات المسلحة وكفاءتها، الأمر الذي سبب خطأ في التقديرات التي بُني عليها قرار الحرب.

وكان أقرب وصف لحالة القوات المسلحة يكمن في العبارة التي قالها الرئيس عبد الناصر للرئيس هواري بومدين عقب الهزيمة عام ١٩٦٧: «إن موقفنا أشبه بالسمكة التي أمسكت برأسها صنارة الإمبريالية العالمية، وكان ذلك بسبب تغلغل البيروقراطية العسكرية فينا».

وكانت القيادة العليا قبل عام ١٩٦٧ تتكون من المشير وأعضاء مكتبه الخاص، وشمس بدران، وإدارة المخابرات الحربية. فركزت هذه القيادة طول الوقت على إجراءات الأمن التي ترتب عليها تولي المراكز القيادية والحساسة - أي قيادات التشكيلات الميدانية والوحدات المقاتلة - من قبل أفراد ليسوا دائمًا على مستوى الكفاءة العسكرية، وظل هؤلاء القادة أنفسهم في مناصبهم حتى بداية المعركة، مشكلين عصب البيروقراطية العسكرية المعوقة في القوات المسلحة.

وانغمست البيروقراطية العسكرية في الخداع الإعلامي بقصد السيطرة على الشعب المصري أيضًا. فكانت الاستعراضات العسكرية، التي تقام بمناسبة ذكرى ٢٣ يوليو، تضخم قدرات القوات المسلحة التي هي «جيش الشعب»، وتظهرها إعلاميًّا على أنها معجزة من ناحية العدد والتسليح. بينما كان التدريب الحقيقي على استخدام أسلحة القتال، والتدريب المشترك على مستوى التشكيلات الكبرى مظهريًّا، كما أن القوات المسلحة حتى عام ١٩٦٧ لم تمارس عمليًّا أسلوب وإدارة العمليات المشتركة، وأسلوب تنظيم التعاون بين التشكيلات المختلفة أو الأسلحة المعاونة، ولكنه كان يدرس نظريًّا في المعاهد العسكرية العليا فقط.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



الفصل الرابع مقدرة وكفاءة القوات المسلحة

التدريب

أولًا: أهمية التدريب

إن التدريب الجدي الشاق والمتواصل لرفع الكفاءة والقدرة القتالية للقوات المسلحة، العاملة والاحتياطية، هو الأساس الأول لكسب أي معركة بشرط متابعة تنفيذه واستمراره بكل دقة. ومشتملات هذا التدريب كثيرة جدًّا، ومتنوعة وينطبق هذا التنوع على أجهزته، ومساعداته، وقادته جميعًا، بكل مستوياتهم، لأن التدريب هو العمل الأساسي لهم في وقت السلم.

إن القوات المسلحة المصرية لم تُعطِ هذا الموضوع حقه من الممارسة الحقيقية، رغم أن المشير عبد الحكيم عامر كان المسؤول عنه بشكل أساسي، كما تحددت اختصاصاته وسلطاته في ذلك الوقت. صحيح أنه كان شخصيًّا يصدر التوجيهات، ويوفر الإمكانيات، ويشجع القادة على تحقيق هذا العامل، إلا أن عدم المتابعة الشخصية له لمباشرة تنفيذه، بسبب عدم تفرغه، أو تعاليه عن ممارسة هذه المسؤولية، أفقد القوات المسلحة أهم خصائصها.

كان المسؤولون عن هذه المهمة الخطيرة، وهم قادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة، وبالرغم من توصيات المشير لهم بالاهتمام وحضور التدريبات العملية لقواتهم، وإعطائهم الإمكانيات المادية اللازمة حسب طلبهم، يتشبهون بما يفعل المشير، لذلك غلب عليهم التعالي على هذا الواجب المهم، مكتفين بالظهور، ومتابعة بعض أو جزء من تدريبات وحداتهم، بقصد اكتمال الشكل الرسمي أو «سد خانة» كما كانوا يقولون. وكثيرًا ما كان يعترض إتمام التدريبات ظروف يُدَّعى أنها «أمنية» أي معارضة لواجبات الأمن، أو يعترض التدريب شكوى القادة الصغار (المقربين أيضًا) من التعب والإجهاد في مواصلة التدريب.

ثانيًا: خطط التدريب

وفي كل سنوات ما قبل ١٩٦٧ التي عشتها كرئيس لهيئة أركان حرب القوات المسلحة، كنت أرسل للمشير خطة التدريب العام، الموضوعة بمعرفة هيئة التدريب عن السنة المعنية بالنسبة للجيش فقط. كانت الخطة تشمل كل أنواع وأشكال التدريب المثالية، والمطلوبة لتشكيلات ووحدات الجيش (التدريب الانفرادي ثم التدريب المشترك ابتداء من الفرد المقاتل وحتى مستوى تدريب اللواء). وكان المشير يصادق على هذه الخطة، ثم يعيدها إلى هيئة التدريب للتنفيذ والمتابعة. وتقوم الهيئة بدورها بإخطار الأسلحة والتشكيلات الميدانية، ومراكز التدريب بالخطة الواجب تنفيذها في العام التدريبي المعني.

والمفروض أن يبدأ العام التدريبي بتنفيذ الخطة حتى شهر أبريل أو شهر مايو، حيث يصبح الدور على تدريب اللواء. ورغم ذلك أفاجأ بأن المشير نفسه أصدر توجيهات جديدة بعدم تنفيذ باقي الخطة، أو إرجاء تنفيذها، وضرورة العودة إلى تدريبات الفرد، بحجة عدم إتقان الأفراد لتدريبهم. وأعلم بعد ذلك أن بعض قادة الألوية (المقربين) طلبوا من المشير عدم إتمام الخطة، حتى لا يحاسبوا أو تتم متابعتهم، لتخوفهم من ظهور نتائج سيئة. فكانت النتيجة أنه لم يتم تدريب أي لواء من الجيش

في سنوات ما قبل ١٩٦٧. شاهدت هذه المأساة بنفسي تتكرر طوال أعوام ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧. وفي أغلب الأحيان تأتي تقارير ضرب النار، وهي تدريبات غاية في الأهمية، وترتب عليها القيادة العليا قياسًا معينًا لدقة الإصابة، كثيرًا ما تأتي هذه التقارير غير صحيحة، ومدونًا بها بيانات زائفة. وهي أخطر ما وصل إليه حال التدريب القتالي الفردي والجماعي في القوات المسلحة.

ثالثًا: التقارير

كما كانت تقارير متابعة التدريب التي ترفع إلى المشير مضللة، لتظهر مجهود القائمين على التدريب فقط، دون التفات لإظهار الحقيقة. وكانت هذه الأساليب المضللة والخادعة هي الوسيلة المفضلة، لدى قادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة، وهم المسؤولون بعد المشير عن تدريب قواتهم.

والذي يدَّعي في ذلك الوقت - أي في سنوات ما قبل ١٩٦٧ - أن ممارسة معظم القوات المسلحة لواجباتها في اليمن يعتبر تدريبًا عمليًّا، وتأهيلًا لها للقيام بواجبها الأكبر ضد إسرائيل، يكون ادعاؤه باطلًا.

كذلك لم يتم التدريب على واجبات العمليات الحربية، بسبب غياب واجبات الوحدات التفصيلية. واقتصر التدريب على واجبات عمليات دفاعية عامة، انحصرت فقط في «صد هجوم العدو المفاجئ»، وظلت هذه الفكرة التدريبية تتكرر ما بين سنوات ١٩٦٤ و١٩٦٧، إلى حد أن القوات البرية لم تتدرب إطلاقًا على أي واجبات أو مهمات تعرضية أو هجومية.

أما فرقة المشاة الوحيدة، التي كانت متمركزة في الاتجاه الاستراتيجي الأساسي في سيناء، فكانت تقوم بالتدريب على واجبات عملياتها في حدود النطاق التعبوي الدفاعي الأول فقط، أي أنها لم تجهَّز بأي نطاقات دفاعية أخرى كما هو لازم بالنسبة للخطة الموضوعة مسبقًا قاهر.

وطوال الفترة من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٧، لم يقم المشير بالزيارة والتفتيش، أو حضور التدريب لواجبات العمليات في هذا الاتجاه الرئيسي، سوى ثلاث مرات فقط.

رابعًا: نتائج التدريب

ولعل أفضل دليل عملي على ما سبق، هو نتائج التدريب عمومًا في القوات المسلحة، والتي تظهر في التقارير الختامية لكل عام تدريبي. أذكر منها على سبيل المثال:

١ - نتائج تدريب وحدات الدبابات للمعاونة القريبة مع المشاة: «لم تطلق طلقة واحدة من أي دبابة داخل تشكيلات المشاة عن العام التدريبي ١٩٦٥-١٩٦٦».

٢ - «استهلكت دبابات المشاة من الوقود المخصص للتدريب، عن العام التدريبي ١٩٦٥-١٩٦٦ مقدار ١١٪ فقط من الوقود المخصص لها للتدريب في السنة نفسها».

٣ - وعن نتائج التدريب للعام نفسه أيضًا، جاء في التقارير:

«حققت القوات البرية كافة المهمات التي كلفت بها داخل «ج.ع.م» وخارجها بروح عالية وتصميم أكيد للحصول على المستوى الرفيع المأمول لقواتنا، هادفة إلى تحمل

الجهود والتضحيات التي تتطلبها الأحداث لتحقيق آمال الأمة العربية في الحياة الحرة الكريمة».

«إن أوجه النقص ونقاط الضعف في العام الماضي لها ظروفها الموضوعية التي فرضها التطور الشامل للقوات المسلحة، وهي في مجموعها لا تؤثر على الكفاءة القتالية للقوات».

٤ - وكان الهدف التدريبي للعمليات في سنوات ما قبل ١٩٦٧ هو: «التدريب الميداني للوحدات الفرعية، ورفع استعدادها للقتال بغرض القيام بأعمال قتالية نشطة لصد هجوم مفاجئ للعدو».

إن الملاحظ على هذه التقارير هو الاستخدام الدائم لجملة «صد هجوم مفاجئ للعدو». أي دائمًا تكون التدريبات دفاعية، مصحوبة بخوف المفاجأة من العدو.

إن مثل هذه التقارير المضللة تستحق أكثر من وقفة، وأكثر من حساب.

خلو التشكيلات من خريجي الجامعات

إن الجنود، في أي قوات مسلحة، هم عصب أي معركة، ومع ذلك فقد كانت الغلبة بين ضباط الصف والجنود في أفرع القوات المسلحة الرئيسية لـ«الأميين»، فيما عدا النسب التالية من ضباط الصف المتطوعين، أو المجددين، فكان تعليمهم حتى المستوى الإعدادي فقط:

- ٩٪ من قوة أفراد الجيش.

- ١٨٪ من قوة أفراد القوات البحرية.

- ٢١٪ من قوة أفراد القوات الجوية والدفاع الجوي.

أي أنه لم يكن بين صفوف القوات المحاربة، أي التشكيلات الميدانية في القوات المسلحة، جنود مؤهلاتهم عليا أو جامعيون.

كان التقليد والعرف - وليس القانون - يستبعدان بطرق كثيرة المؤهلات العليا من الجامعيين والمعاهد العليا. وكانت المؤهلات المتوسطة والثانوية وما يقابلها مقبولة للالتحاق بالقوات المسلحة، فقط ليكونوا كتبة عسكريين أو ميكانيكيين في القوات الجوية والبحرية. أما صلب القوات المقاتلة فكان خاليًا من فئة الشباب المتعلم، مما جعل هذا الجسم كبير العدد والذي وصل إلى ربع مليون جندي مكونًا في جملته من الأميين.

أثر هذا الوضع على أسلوب قيادتهم المعنوية والثقافية، وجعلها عسيرة للغاية، كما أن تأثير وفاعلية حرب العدو النفسية عليهم كان كبيرًا للغاية، علاوة على طول مدة وصعوبة تدريبهم لاستيعاب الأسلحة الحديثة المتطورة.

لماذا لم تقبل القيادة العليا في ذلك الوقت المؤهلات الجامعية بين صفوف المجندين في القوات المسلحة، على الرغم من أن القانون الذي صدر بعد الثورة مباشرة يجعل التجنيد خدمة وطنية وإجبارية على جميع شباب مصر اللائق طبيًّا للخدمة؟

السبب كما علمته من مناقشة هذا الموضوع على أعلى مستوى من القيادات العسكرية المسؤولة في هذا الوقت، كان تخوف القيادة العليا من دخول الجامعيين لأسباب أمن القوات المسلحة. وكثيرًا ما عارضت هذه الفكرة وهذا التخوف،

وأبديت الدلائل والأساليب لمعالجة هذا الموضوع كي تكتسب القوات المسلحة عنصرًا متفوقًا عقليًّا، علاوة على المكاسب الزمنية مثل قصر مدة التدريب، والمكاسب المعنوية والأدبية التي تعود على القوات المسلحة، وعلى الشعب نفسه. ولكن لم يستجب إلى رأيي أحد.

الانضباط والروح المعنوية

الانضباط والروح المعنوية عاملان متلازمان، كما أنهما من أهم العوامل التي تؤثر على القوات المسلحة في تأدية واجبها. ولا يتأتى الحصول على هذين العاملين إلا بالتدريب الشاق المتواصل ووضوح الهدف، كما أنهما صفتان تحددان الثقة في القيادات على أعلى المستويات. وبهما يتفانى أفراد القوات المسلحة في تأدية واجباتهم، وفي قمتها التضحية بالنفس عن طواعية ورضا واقتناع.

إضافة لعدم وضوح الرؤية والهدف، وعدم وجود عقيدة القتال ووحدة القيادة، وبُعد القوات عن الهدف السياسي، وإخفاء المعلومات والحقائق عن أفراد وحدات القوات المسلحة، مع وجود الفكر القائد المسيطر المتمثل في فرد واحد فقط، دون مجالس متخصصة تتحمل مسؤولية القرار الجماعي، كل ذلك أثر على معنويات الضباط والجنود وأثر على انضباطهم العسكري. مما جعل أي تفكير منطقي يستنتج شكل المعركة القادمة ونتيجتها بسهولة قبل إطلاق أي طلقة فيها.

حجم القوات المسلحة؟

أولًا: التوسع الأفقي

مع بدء إعادة تنظيم وتسليح القوات المسلحة على النمط الشرقي منذ عام ١٩٥٨، بُدئ في زيادة حجم القوات، بناء على خطة من تصور هيئة العمليات الحربية، وكلفت قيادة المنطقة العسكرية الشرقية بوضعها.

في أوائل ١٩٦٧ بلغ حجم القوات قدرًا كبيرًا، معتمدًا أساسًا على قدرة مصر «ج.ع.م» البشرية. وكان الامتداد الأفقي هو رغبة القيادة العسكرية، على حساب التوسع الرأسي.

رُوعي في بناء هذا الحجم الكبير، التركيز على الجندي العامل وليس الاحتياطي، خلافًا لما هو متبع في الدول المتقدمة. إذ عادة ما تكون القوات العاملة هي ثلث الحجم المقرر. ولكن بالنسبة لقواتنا كان الحجم الفعَّال المقاتل كله من الأفراد العاملين، وجاء الاحتياط لاستكمال الوحدات الأقل فاعلية ومعظمها من المشاة.

كما أدخل الحرس الوطني ضمن هذا الحجم، علمًا بأن إنشاءه وتكوينه كان لتحقيق شعار «الشعبية العسكرية»، والتي صعدت إعلاميًّا لإظهار قدرة مصر «ج.ع.م» على تجنيد ٢ مليون فرد في أي وقت.

ثانيًا: التوازن

وبالبحث داخل هذا الحجم نجد أن التوازن الاستراتيجي بين أفرع القوات المسلحة الرئيسية لم يكن محققًا. فقد طغت القوات البرية بالنسبة للقوات الجوية والبحرية وقوات الدفاع الجوي في الحجم. والسبب واضح وهو توفر ورخص العنصر البشري.

كما أن التوازن التعبوي داخل التشكيلات لم يكن كذلك محققا، فتلاحظ أن قوة الصدم (المدرعات) بالنسبة للمشاة هي فرقة مدرعة إلى ٤ فرق مشاة، ولواء واحد مدرع إلى ٩ ألوية مشاة، كما أن عنصر الاستطلاع كان ناقصًا، بل مهملًا على مستوى القيادة العامة وعلى مستوى التشكيلات الميدانية. وكان هذا النقص ظاهرًا جدًّا بالنسبة للقوات الجوية والبحرية.

وبرز كنقص عام في الحجم، قلة الوحدات الفنية ووحدات الإصلاح، والوحدات الطبية والعلاجية، ووحدات النقل والإخلاء، كذلك الوحدات الإدارية والتخزين، إذ إن هذه الوحدات ذات طابع فني وتخصصي.

أما أبرز عنصر ظهر جليًّا في حجم القوات الجوية فهو النقص الشديد في عدد الطيارين المقاتلين، والطيارين المهندسين، لدرجة تأثرت بها القوات الجوية، وبالتالي القوات المسلحة، وكان هذا النقص وحده كفيلًا بقيد الدولة في عدم قبول أي صراع مسلح مع إسرائيل كليًّا.

والمقارنة التالية تعطي فكرة واضحة عن هذا القصور.

العدو: لكل طائرة من ٢ إلى ٣ طيارين.

قواتنا: لكل طائرة ٠.٨ طيار.

وهذا هو السبب في أن الطائرات المقاتلة الحديثة كانت توضع فور وصولها في المخازن ولمدة كبيرة قبل أن تستخدم، مثل ما حدث في بقاء سرب طائرات سوخوي ٧ كاملًا في صناديقه، فلم تفتح، ولم تركب، ولم تشترك في قتال معركة يونيو ١٩٦٧.

التنظيم والتسليح أولًا: الهيكل التنظيمي

وضع الهيكل التنظيمي للقوات المسلحة المصرية على أسس سليمة بالنسبة للتشكيلات والوحدات الميدانية والإدارية فقط. أما رأس القوات المسلحة القيادة العامة، فلم يعتنَ بها «تنظيميًّا»، فولد الجسم بدون رأس، ولم تمارس القوات المسلحة التطبيق العملي لهذا التنظيم على مستوى القيادة العامة حتى يونيو ١٩٦٧. ولم توضع أو تستكمل التشريعات التي تحدد السلطات والمسؤوليات بالنسبة لمختلف القيادات، وهي المحور العملي للقيادة والسيطرة وانضباط القيادات والقوات.

زاد الموقف سوءًا من الناحية التنظيمية بقبول فكرة إنشاء قيادة للقوات البرية، وجعلها فرعًا رئيسيًّا منفصلًا في القوات المسلحة، علمًا بأنه لا يوجد مثل هذا الوضع في أي قوات مسلحة في العالم. كما لوحظ خلو الهيكل التنظيمي من عنصر التفتيش والمتابعة على كل المستويات، بالإضافة إلى غياب عنصر الاستطلاع على جميع مستويات أفرع القوات المسلحة الرئيسية. كما أن عناصر الاستطلاع على مستوى التشكيلات لم يعتنَ بها تدريبيًّا. وتم وضع وحدة الاستطلاع الاستراتيجي والتعبوي في يد وزير الحربية غير المختص.

ثانيًا: التسليح

ومن الملاحظات البارزة في تنظيم وتسليح القوات المسلحة كثرة عدد القاذفات الثقيلة والخفيفة في القوات الجوية مع قلة عدد المقاتلات القاذفة. وفي الدفاع الجوي لوحظ تواجد الصواريخ وأسلحة المدفعية المضادة للطائرات للارتفاعات العالية

والمتوسطة وغياب الصواريخ والأسلحة المضادة للطائرات على الارتفاعات المنخفضة، يضاف إلى هذا القصور عنصر الإنذار البعيد، كذلك عنصر الإنذار والتتبع للطيران المنخفض، مع غياب عنصر الاستطلاع الإلكتروني كليًّا.

وبالنسبة للقوات البرية يلاحظ وجود دبابات حديثة مع قلة الحاملات التي تنقلها إلى مسافات طويلة، وغياب عنصر المدفعية ذاتية الحركة. هذا بالإضافة إلى ضعف الأجهزة الإدارية والأجهزة الفنية بالنسبة إلى حجم القوات المسلحة ومطالبها.

كان التسليح عمومًا يعتبر جيدًا خاصة من الناحية العددية، إذا قيس بالفترة الزمنية التي أعيد فيها تنظيم القوات المسلحة. لكن كان القصور في تطوير هذا السلاح، كذلك في استخدامه بالشكل الأمثل، نتيجة لقلة التدريب وعدم وجود الجندي المثقف، بالإضافة إلى ضعف القاعدة الفنية والعلمية في القوات المسلحة. كما لم يتواجد أي احتياطي استراتيجي من الأسلحة والمعدات في المخازن، لخدمة مرحلة التعبئة العامة، خصوصًا في جميع الأسلحة البحرية والأسلحة الجوية والدفاع الجوي، والأسلحة الثقيلة والفنية في القوات البرية.

ثالثًا: الأفراد والتسليح قبل المعركة

كانت القوات المسلحة قبل العمليات في يونيو ١٩٦٧ في حالة «رواتب سلم منخفضة» إذ تم تسريح دفعة الاحتياط قبل المعركة بثلاثة شهور بغرض توفير رواتبها. وكانت حالة النقص عمومًا في الأفراد والتسليح والمعدات في القوات البرية يوم ١٤/٥/١٩٦٧ قياسًا برواتب الحرب كالآتي:

١ - نقص ٤٠٪ من الأفراد.

٢ - نقص ٣٠٪ من الأسلحة الصغيرة.

٣ - نقص ٢٤٪ من قطع المدفعية.

٤ - نقص ٤٥٪ من الدبابات.

٥ - نقص ٧٠٪ من المركبات.

ميزانية القوات المسلحة

زاد الحوار والتعليق حول ميزانية القوات المسلحة عن عام ١٩٦٦-١٩٦٧ بعد المعركة مباشرة، حتى انقلب إلى لغط واتهام للدولة، كما ذكر القادة والضباط الذين قدموا للمحاكمات، كذلك بعض ممن كتبوا عن هزيمة ١٩٦٧ قائلين إن القوات المسلحة معذورة في عدم إعداد قواتها بشكل كامل بسبب تخفيض الميزانية عام ١٩٦٦-١٩٦٧.

برر هؤلاء هذا العذر بالتعليمات التي صدرت من وزير الحربية في أوائل ١٩٦٧، والتي ورد فيها ضرورة تخفيض استهلاك الوقود للعربات والمركبات والمعدات التي تعمل في الشؤون الإدارية والنقل والمواصلات. ودخل في إطار التخفيض قرار آخر لشمس بدران، هو تسريح دفعة الاحتياطي قبل تاريخها المقرر بثلاثة أشهر، بغرض توفير الماهيات لأفراد هذه الدفعة وتكاليفها المعيشية. وقيل وقتها إن السبب في توفير المال هو عجز الميزانية.

والحقيقة أن ميزانية القوات المسلحة، التي كانت تشمل المخابرات العامة (١.٥-٢ مليون ج م) أيضًا، يصادق عليها وتنفذ بقرار جمهوري من ١/٧ من كل عام.

وكانت ميزانية القوات المسلحة ترصد كمبلغ رقمي واحد تحت زعم السرية والأمن، ويمكن القول إن دعوى تخفيض ميزانية القوات المسلحة عام ١٩٦٦-١٩٦٧ هي دعوى خاطئة، بدليل أن الميزانية للعام المالي ١٩٦٥-١٩٦٦ كانت ١٧٤ مليون جنيه، وميزانية ١٩٦٦-١٩٦٧ كانت ١٧٤ مليون جنيه، وميزانية ١٩٦٧-١٩٦٨ كانت ١٧٤ مليون جنيه أيضًا، بالإضافة إلى ميزانية الطوارئ والتي كانت تسمى ميزانية اليمن في هذا الوقت. أي لم تتغير ميزانية القوات المسلحة خلال السنوات الثلاث المذكورة.

كما جاء التعليق الخاطئ على عجز ميزانية القوات المسلحة عام ١٩٦٦-١٩٦٧ كعذر لعدم تمكن القوات الجوية من بناء دشم وملاجئ إسمنتية للطائرات المقاتلة. وبالرغم من عدم اقتناع القوات الجوية بهذا المشروع، إذ قالت عنه: «يعتبر مقابر للطائرات»، إلا أن وزير الحربية شمس بدران صادق على مشروع بنائها في أواخر ١٩٦٦، أي بعد ربط وتنفيذ الميزانية. ولعدم وجود اعتماد مالي مخصص للمشروع في الميزانية، تقرر توزيع تكاليفها على الميزانيات القادمة.

ولكن الشكوى التي أثيرت في ذلك الوقت كانت عن الجمود الإداري في عدم إمكان تحويل اعتمادات مالية من باب إلى آخر في الميزانية بعد التصديق عليها. وربما كان هذا الموضوع هو الذي أجبر وزير الحربية على إصدار قرار بتخفيض عدد جنود القوات المسلحة ٢٥-٣٠٪، بإخراج دفعة من المجندين قبل تاريخها المقرر بثلاثة شهور، يعطيه وفرًا قدره من مليون إلى ٢ مليون جنيه - قيمة الرواتب والملبوسات والإعاشة التي يوفرها نتيجة لهذا التخفيض. وللأسف الشديد، جاء هذا القرار وطبق في مارس حتى يونيو ١٩٦٧، وأصبح عدد الجنود العاملين في القوات المسلحة في حدود ٧٥٪ من قوتهم الأصلية. معنى ذلك أن وزير الحربية لم يكن لديه أي احتمال، ولو بسيطًا، لصدور قرار الحشد والتعبئة الذي فاجأ به المشير عبد الحكيم عامر القوات المسلحة والدولة في ١٤/٥/١٩٦٧، وأن وفر ٢ مليون جنيه في الميزانية لا يعادل إطلاقًا الجهد الضخم الذي عانته القوات المسلحة يوم ١٥/٥/١٩٦٧ والأيام التالية في إعادة هؤلاء الجنود إلى وحداتهم، بالإضافة إلى استدعاء الضباط والجنود الاحتياطيين في خطة التعبئة، علاوة على استدعاء الضباط والجنود في الاحتياطي الإضافي لإنشاء وتكوين وحدات إضافية أخرى غير مخططة أو مجهزة في خطة التعبئة المشار إليها.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



الفصل الخامس استعداد القوات للمعركة

رفع مفاجئ لدرجة الاستعداد

أولًا: صدور القرار

منذ عام ١٩٥٧ والقيادة السياسية والعسكرية في مصر تريد أن تسحب قوة الطوارئ الدولية الموجودة على الحدود المصرية-الإسرائيلية للسيطرة على المياه الإقليمية - حيث كان في وجودها مساس بالسيادة الوطنية لمصر «ج.ع.م». (مرفق ١).

لقد اتضحت لي رغبة كل من الرئيس جمال عبد الناصر، والمشير عبد الحكيم عامر فيما قبل عام ١٩٦٧، بانتهاز أي ظرف دولي أو إقليمي، يسمح بإزالة هذه القوات. وحانت هذه الفرصة عندما أعلنت مصر «ج.ع.م» أنها على استعداد لدخول المعركة ضد إسرائيل إذا تعرض القطر السوري للعدوان، كما جاء في تهديدات «ليفي أشكول» و«أبا إيبان»، و«إسحق رابين» رئيس الأركان الإسرائيلي، والتي وصلت إلى حد الإنذار بغزو سوريا. كما أبلغ وزير الدفاع السوري المشير عبد الحكيم عامر بحشد ١١-١٣ لواء إسرائيليًّا على حدوده.

وكان على مصر «ج.ع.م» أن تتحين الظروف السياسية والعسكرية لإزالة قوات الطوارئ الدولية على الحدود الشرقية للسيطرة على مدخل خليج العقبة.

وقد فوجئت القوات المسلحة المصرية في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ١٤/٥/١٩٦٧ بصدور توجيهات نائب القائد الأعلى المشير عبد الحكيم عامر، برفع درجة الاستعداد في القوات المسلحة من الاستعداد «الدائم» إلى حالة الاستعداد «الكامل» للقتال، بحيث يتم ذلك في الساعة الثانية بعد ظهر اليوم نفسه.

كما صدرت توجيهات القيادة العليا في الساعة الثانية عشرة من اليوم نفسه بتعبئة القوات المسلحة المقرر حشدها في جبهة سيناء، على أن تتم التعبئة لهذه القوات الواردة في الخطة في فترة تتراوح بين ٤٨ و٧٢ ساعة.

إلا أنه لم يتم تنفيذ الأمرين في الزمن المحدد لهما بسبب عدم ممارسة وتدريب القوات عليهما بالجدية المطلوبة قبل هذا التاريخ، وعدم قدرة وكفاءة القوات وأجهزة وزارة الحربية، أو رئاسة الأركان، أو القيادات على استيعاب خطة الحشد والتعبئة، لضعف إمكاناتها سواء في الخبرة أو التدريب أو السيطرة أو حتى الاقتناع بحتمية هذا الإجراء.

ثانيًا: الكلام المتداول حول أسباب الحشد

تساءل القادة والضباط والجنود بعد وصول هذه التوجيهات المفاجئة عن سبب هذا الحشد، وهو سؤال موضوعي جاء في وقته، لكن لم يحظَ الجميع بإجابة أو رد يقنع. والسبب هو عدم إعلان توجيهات سياسية ورسمية من القيادة السياسية، أو مجلس الدفاع الوطني، وهو المجلس المختص بمثل هذه الأمور.

ووقع القادة والضباط والجنود في حلقة «الإشاعات»، الأمر الذي جعلني وزملائي نتشاءم من هذه البداية. رغم ذلك كثرت التكهنات التي تجيب عن سبب التعبئة ثم الحشد. فقد قيل مرة إنه بسبب التزام مصر «ج.ع.م» بالقيام بمظاهرة عسكرية

تجاوبًا مع سوريا، التي ارتبطت معها باتفاقية دفاع مشترك ثنائية عام ١٩٦٦. وقيل مرة أخرى إن الحشد وإجراءات التعبئة هدفهما الضغط العسكري والنفسي على إسرائيل حتى لا تجرؤ على مهاجمة أو تهديد سوريا، فبادرت مصر إلى إعمال التزامها القومي بالدفاع عن الشعب العربي في سوريا.

وإنني أعتقد أن هذا الرد الأخير هو الأقرب للحقيقة - في ذلك الوقت - بالإضافة إلى استفادة مصر من هذا الموقف في رفع وإزالة قوات الطوارئ الدولية من حدود مصر «ج.ع.م» وإعادة التمركز في شرم الشيخ، واستعادة مصر «ج.ع.م» لسيادتها على مياهها الإقليمية، والتحكم في الممر المائي في مضيق تيران، أي السيطرة على خليج العقبة.

كما أعتقد أن الهدف الأخير كان أملًا وطنيًّا ملحًّا على ذهن كل من جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر منذ عام ١٩٥٧. إلا أن قناعة الرئيس عبد الناصر بتحقيق هذا الهدف لا تصل إلى درجة الدخول في صراع مسلح فعلي مع إسرائيل، بخلاف ما يهدف إليه المشير من الزج بالقوات المسلحة في صراع مسلح سريع مع إسرائيل.

دعم اعتقادي بهذه الحقيقة أن القيادة السياسية لم تصدر أي قرار أو توجيه، يشتمُّ أو يفهم منه أن مصر «ج.ع.م» بالتعبئة والحشد سوف تهاجم أو تحارب إسرائيل، أو تقفل مضيق تيران في وجه الملاحة الدولية أو الإسرائيلية، وكل هذه الإجراءات ما هي إلا إجراءات حركية لم تتعدَّ في قناعتي في ذلك الوقت أكثر من كلمة تهديد إيجابي لإسرائيل، تشبهًا بما حدث في يناير عام ١٩٦٠، عندما رفعت القوات المسلحة المصرية درجة الاستعداد، وحشدت قواتها في سيناء كي لا تقدم إسرائيل على مهاجمة سوريا. ونجحت خطة التهديد الإيجابي في ذلك الوقت.

ثالثًا: السبب الحقيقي للحشد

في ١٤/٥/١٩٦٧ كلفني المشير عبد الحكيم عامر بالسفر إلى دمشق في مهمة، للتحقيق ومعرفة مدى صحة المعلومات، التي وصلته من دمشق والاتحاد السوفيتي ودول أخرى، عن الحشد الإسرائيلي على حدود سوريا.

سافرت فعلًا إلى دمشق في اليوم نفسه، ومكثت ٢٤ ساعة، تفقدت فيها قيادة جبهة سوريا، كما سألت المسؤولين العسكريين في قيادة الأركان والجبهة عن صحة المعلومات الخاصة بحشد القوات الإسرائيلية على الحدود السورية. وكانت النتيجة أنني لم أحصل على أي دليل مادي يؤكد صحة المعلومات، بل العكس كان صحيحًا، إذ إنني شاهدت صورًا فوتوغرافية جوية عن الجبهة الإسرائيلية، التقطت بمعرفة الاستطلاع السوري يومي ١٢ و١٣/٥/١٩٦٧، فلم ألاحظ أي تغير للموقف العسكري العادي.

وأثناء وجودي في دمشق، أخطرت رئيس الأركان السوري، اللواء أحمد سويدان، بالإجراءات العسكرية التي اتخذت في مصر «ج.ع.م»، وأكدت عليه للمرة الأخيرة ضرورة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه من تنسيق بيننا للخطط العسكرية، وتبادلت معه وثائق الاتصال الكودي لجميع النداءات اللاسلكية والمترجمة لخطط وإجراءات اتفق عليها مسبقًا.

وكلمة «التنسيق» في العلاقة القيادية بين قوتين متحالفتين من الناحية العسكرية لا تلزم بالتطبيق الجبري، مثل ما كان سيحدث لو أن القيادة العسكرية بين البلدين موحدة.

عدت إلى القاهرة يوم ١٥/٥/١٩٦٧، وقدمت تقريري إلى المشير عبد الحكيم عامر، وهو التقرير الذي ينفي وجود أية حشود إسرائيلية على الجبهة السورية، فلم ألاحظ أي ردود فعل لديه عن سلبية الوضع على الحدود السورية-الإسرائيلية، ومن هنا بدأت أعتقد أن موضوع الحشود الإسرائيلية على حدود سوريا هو، من وجهة نظر المشير، ليس سببًا وحيدًا أو رئيسيًّا في إجراءات التعبئة والحشد التي اتخذتها مصر بهذه السرعة.

وكانت هناك ملاحظة هامة عن وضع القوات المصرية قبل الحشد. فبالرغم من أن سيناء تعتبر الاتجاه الاستراتيجي الأول لمصر «ج.ع.م» في ذلك الوقت، فإن تمركز القوات البرية خصص ما يعادل ١/١٠ من قوات المشاة و ١/١٠ من قوات المدرعات الموجودة بمصر قبل ١٩٦٧.

معنى ذلك أن قوات مصر «ج.ع.م» لم تحتل مراكزها حسب الخطة قاهر لإمكان تجهيز مواقعها، ولو لفترات محدودة، خلال العام التدريبي. وعلى ذلك فإن مسرح العمليات المنتظر لم يجهز، كما أن عدم تمركز القوات، حرم القوات نفسها، وقائدها بالتالي، من ممارسة تطبيق الخطة، لتبين أوجه النقص في الكفاءة القتالية، والنقص في المعدات، أو أسلوب التعاون، أو إمكانية الاتصالات اللاسلكية، وكلها من الأمور الواجب التدريب عليها عمليًّا، ولو على هياكل قوات أو قيادتها فقط، وبذلك يمكن تلافي العيوب قبل القتال الفعلي.

ورغم أنه تم تدريب القوات الموجودة في سيناء، وهي فرقة مشاة واحدة ولواء مدرع، خلال شهر فبراير عام ١٩٦٧، على مشروع تدريبي بسيط، إلا أنه لم يحقق غايته في إعداد قوات الاتجاه الاستراتيجي الكاملة لمصر «ج.ع.م» في ذلك الوقت.

سحب قوة الطوارئ الدولية

أولًا: الرغبة المستمرة في إزالة القوات

كان وجود قوة الطوارئ الدولية على الحدود المصرية هو إحدى النتائج التي ترتبت على حرب ١٩٥٦، وكان موضوع تواجد القوات الدولية هو إحدى السلبيات التي تعرضت لها سمعة الحكم في مصر «ج.ع.م»، كما كانت مثارًا لحملات شنتها صحف وإذاعات الدول العربية التي تعارضت سياستها وقتئذ مع سياسة مصر «ج.ع.م»، مثل السعودية والأردن.

لذلك تجلت رغبة القيادة السياسية والعسكرية قبل عام ١٩٦٧ في إزالة هذه القوات، أي أن هذا الموضوع كان هدفًا في حد ذاته لم يفارق تفكير كل من الرئيس جمال عبد الناصر أو المشير عبد الحكيم عامر يومًا ما بعد حدوثه عام ١٩٥٧.

ففي عام ١٩٦٥ عند عودة أول لواء مصري من اليمن، ضمن خطة تغيير وإبدال الوحدات من مصر «ج.ع.م» لليمن، كان الرئيس عبد الناصر والمشير عامر في استقبال هذا اللواء على رصيف ميناء بورتوفيق، وتمت مناقشة بين الاثنين على مسمع من المستقبلين عن إمكانية توجيه هذا اللواء ووحداته من السويس إلى شرم

الشيخ - في ذلك الوقت - فتصبح مفاجأة كبرى للعالم، وانتهى هذا الحديث إلى أمل فقط، وعاد اللواء حسب ما كان مخططًا له إلى مركزه في القاهرة.

ومرة أخرى جاء ذكر ذلك الأمل عندما سافر المشير عبد الحكيم عامر إلى باكستان على رأس وفد عسكري عام ١٩٦٦. ومن هناك أرسل برقية شفوية إلى الرئيس جمال عبد الناصر، يقترح فيها إرسال قوات إلى شرم الشيخ، تهديدًا لإسرائيل بغلق مضيق تيران في وجه السفن الإسرائيلية، وإلى الآن لا يعلم أحد السبب في هذا الطلب، أو مناسبته في ذلك الوقت. ولم تتم أي خطوة تنفيذية لتحقيقه. وبقي الموقف على ما هو عليه. أي ظلت قوات الطوارئ الدولية في أماكنها على الحدود بين مصر «ج.ع.م» وإسرائيل، وفي منطقة شرم الشيخ التي تسيطر على مدخل خليج العقبة.

ثانيًا: طلب سحب القوات

بناء على تكليف من المشير عبد الحكيم عامر أرسلت يوم ١٦/٥/١٩٦٧، خطابًا إلى الجنرال «ج. أ. ريكي» قائد قوة الطوارئ الدولية، وكان مقره غزة، أحيطه علمًا بصدور التعليمات إلى القوات المسلحة المصرية، لتكون مستعدة للتصدي لإسرائيل إذا ما قامت بعمل عدواني ضد أية دولة عربية. وإن القوات المصرية تجمعت في سيناء على الحدود الشرقية لمصر «ج.ع.م». وضمانًا لأمن وسلامة قوات الطوارئ الدولية المتمركزة في نقط المراقبة على امتداد هذه الحدود، فإن الأمر يتطلب سحب قواته فورًا.

في اليوم التالي، أي ١٧/٥/١٩٦٧، جاء رد الجنرال «ريكي» بأنه يجب الرجوع في هذا الأمر إلى السكرتير العام للأمم المتحدة، بوصفه صاحب الأمر، والمسؤول عن اتخاذ الإجراءات القانونية حيال طلب سحب هذه القوات، أي أن الموضوع ليس عسكريًّا، بل كان المفروض أن يبلغ وزير الخارجية المصري بهذا الأمر، الذي ينقله بدوره إلى «يوثانت»، السكرتير العام للأمم المتحدة في ذلك الوقت. لذلك فقد اعتبرت هذا الموقف قصورًا في فهم الإجراءات السليمة من جانب القوات المسلحة المصرية.

وافق «يوثانت»، السكرتير العام للأمم المتحدة، على طلب السيد محمود رياض وزير الخارجية المصري في ذلك الوقت. وقد أخذ السكرتير العام وحده قرار سحب قوات الطوارئ الدولية يوم ١٧/٥/١٩٦٧، ثم تحمل بعد ذلك كثيرًا من اللوم من مجلس الأمن، حينما أحاطه علمًا بقراره. وكانت اتفاقية تمركز قوات الطوارئ عام ١٩٥٧ تعطي السكرتير العام هذا الحق، ولا تشترط موافقة إسرائيل، إذ إن هذه القوات متمركزة على أرض مصر «ج.ع.م»، وليس على الجانب الآخر.

ثالثًا: الانسحاب الكامل لقوات الطوارئ الدولية

في يوم ١٨/٥/١٩٦٧ أعلنت مصر «ج.ع.م» قرار إنهاء وجود قوات الطوارئ الدولية على أرضها، وبدأ الجنرال «ريكي» في سحب قواته. وهنا حدث نوع من الجدل يلفت أنظارنا إلى نقطة في غاية الأهمية، فقد قيل عن طلب مصر «ج.ع.م» بالنسبة لسحب قوة الطوارئ إن القوات المتمركزة في شرم الشيخ وقطاع غزة لم تكن مقصودة في هذا الطلب. أي أن مفهوم المشير لقوات الطوارئ على الحدود